المدارس كنظام لتحسين التغذية

بيـــان جديد بشـأن استخدام المدرســة كأســاس للتدخُّلات الغذائية والتغذوية

UNSCN

اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة

سبتمبر/أيلول 2017

جميـع الحقـوق محفوظـة. تشـجّع اللجنة الدائمة للتغذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على اسـتخدام ونشـر المحتوى الوارد في هذا المنشـور. ويُؤذن باستنسـاخه ونشـره لغرض الاسـتعمالات التعليمية أو الاسـتعمالات الأخرى غير التجارية شـريطة التنويـه علـى النحـو المناسـب بـأن اللجنـة الدائمـة للتغذيـة التابعـة لمنظومـة الأمـم المتحدة هـي المصدر وألا يُذكـر أو يُفهـم ضمنـاً بـأي شـكل من الأشـكال مصادقـة اللجنة على آراء المسـتخدمين أو منتجاتهـم أو خدماتهم.

وينبغـي توجيـه جميـع طلبـات الحصـول علـى حقـوق الترجمـة والتصـرف، وحقـوق إعـادة البيـع بالإضافـة إلـى حقـوق الاسـتخدامات التجاريـة الأخـرى، إلـى أمانـة اللجنـة الدائمة للتغذيـة التابعة لمنظومة الأمـم المتحدة على العنـوان التالي info@unscn.org.

المدارس كنظام لتحسين التغذية

بيـــان جديد بشـأن استخدام المدرســة كأســاس للتدخُّلات الغذائية والتغذوية

UNSCN

اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة

سبتمبر/أيلول 2017

شكر وتقدير

لقد أمكن إعداد هذه الوثيقة بفضل عملية تعاون ثرية. وقد ساهم الأشخاص التالية أسماؤهم في صياغة النص: Danny Hunter (التنوع الأحيائي (البيولوجي)) وBoitshepo Giyose (منظمة الأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة))، وAndrea PoloGalante (منظمة الأغذية والزراعة)، وFlorence Tartanac (منظمة الأغذية والزراعة)، وDonald Bundy (مؤسسة غيتس للنفع العام)، وArlene Mitchell (المؤسسة العالمية لتغذية الطفل)، وThabisile Moleah (الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، وJuliane Friedrich (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، وHarold Alderman (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)، و Lesley Drake (الشراكة من أجل نماء الطفل)، وRoland Kupka (منظمة الأمم المتحدة للطفولة: اليونيسيف)، وQuinn Marshall (برنامج الأغذية العالمي)، وKaia Engesveen (منظمة الصحة العالمية)، وStineke Oenema (أمانة اللجنة الدائمة للتغذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة).

وبالإضافة إلى ذلك، تلقينا تعليقات قيّمة من Anne Sellers (خدمات الإغاثة الكاثوليكية)، وAndy Chi Tembon (البنك الدولي)، وFatiha Terki، وDavid Ryckembusch، وMutinta Hambayi (برنامج الأغذية العالمي)، وChizuru Nishida (منظمة الصحة العالمية).

ونود أيضاً أن نشكر الموظفين التقنيين التابعين لكل من المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والشراكة من أجل نماء الطفل، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية لما قدّموه من إسهامات قيّمة لدراسات الحالة.

ونحن ممتنون لكل من Christelle Edde وMarisa Tsai لمساعدتهما في تنظيم وتحرير شتى نصوص هذه الوثيقة. ونتوجّه بالشكر أيضاً إلى Poilin Breathnach للتحرير النهائي.

وتولّت Stineke Oenema (أمانة اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة) إدارة العملية برمتها. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة على الموقع الشبكي للجنة على الرابط: www.unscn.org.

المحتويات

1- مقدمة	3
2- إعمال حقوق الإنسان عن طريق اتخاذ المدرسة كأساس للتدخلات الغذائية والتغذوية	7
3- الوجبات المدرسية	10
4- برامج الوجبات المدرسية وتأثيرها على الأسواق المؤسسية والنظم الغذائية	12
5- المدارس كجزء من نظام للحماية الاجتماعية	15
6- التعليم المتعلق بالأغذية والتغذية	17
7- المعَلِّمون وعوامل التغيير الأخرى في الترويج للسلوك التغذوي الإيجابي	19
8- تهيئة بيئات مدرسية تمكينية للترويج للنظم الغذائية ونظم التغذية الصحية	21
9- توفير التغذية والخدمات الصحية الداعمة	22
10- تكاليف تدابير التغذية المدرسية وتحقيق استدامتها	23
11- الرسائل والتوصيات الرئيسية	26
12- الخلاصة	30
المراجع	31
الملحق – دراسات حالات إفرادية قائمة على الأدلة	37

1 مقدمة

يتسم تحسين تغذية الأطفال بأهمية بالغة بالنسبة إلى التنمية البشرية وإعمال حقوق الإنسان، وذلك كما جاء في وثائق كل من: المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وأهداف التنمية المستدامة، و»تحدي القضاء على الجوع»، و»عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025. وبينما انصب التركيز في العادة على الصحة والتغذية في الأيام الألف الأولى ابتداءً من الحمل وحتى عيد الميلاد الثاني للطفل، فإن العقدين الأوليين من الحياة يتضمنان مراحل حرجة من النماء والنمو السريع، مثل فترة النمو أثناء البلوغ، التي تزداد أثناءها الاحتياجات من المغذِّيات (Victoria، 2010؛ Das وآخرون، 2017). ووفقاً للإصدار الأخير من منشور «أولويات مكافحة الأمراض»، فإن فترة الـ 7 000 يوم التالية لعيد الميلاد الثاني للطفل تتيح فرصاً لمساعدة الأطفال على تحقيق إمكاناتهم النمائية (Bundy، 2017؛ Prentice وآخرون، 2013).

وما زالت الحاجة قائمة إلى ضمان اتباع نظام غذائي ونمط حياة صحيَيْن لدى الأطفال، فمن المفهوم بوضوح أن التغذية المثلى لا بد منها لصحتهم ورفاههم وتطورهم المعرفي والاجتماعي، وكذلك للنمو الاقتصادي للمجتمعات والبلدان، ولرفاه الأجيال اللاحقة. والاعتراف بأن التدخُّل في الألف يوم الأولى أمر ضروري ولكنه غير كاف إنما يؤكد الحاجة إلى استثمارات كبيرة في الصحة والتغذية في مرحلة الطفولة الوسطى والمراهقة (Bundy، 2017). ويمكن للمدارس أن تؤدّي دوراً هاماً في تقديم التدخُّلات الصحية والتغذوية وفي توفير بيئة داعمة ومواتية للصحة.

ويبدأ كثير من الأطفال في جميع أنحاء العالم، ولا سيما أطفال السكان ذوي الدخل المنخفض، حياتهم المدرسية وهم يعانون بالفعل من التقزُّم ومن نقص الوزن و/أو يعانون من نقص مغذِّيات دقيقة متعددة. وفي الوقت نفسه، فإن التغذية والمشاكل المتصلة بالنظام الغذائي هي أيضاً شديدة الانتشار في بلدان الدخل المتوسط وبلدان الدخل المرتفع [1]. وفي الواقع، تعاني جميع البلدان من شكل واحد على الأقل من أشكال سوء التغذية (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2016). ويعاني الأطفال على نحو متزايد من عدة أشكال من سوء التغذية، تتراوح بين نقص التغذية والوزن الزائد أو السِّمنة المفرطة، مع حدوث الطرفين الحادّين لهذه الحالات في معظم الأحيان بالاقتران مع نقص المغذِّيات الدقيقة. وتوفر المدارس فرصة لمنع هذه الأشكال المختلفة لسوء التغذية ولمعالجتها وللإسهام في تحسين النتائج التعليمية (Caniello وآخرون، 2016؛ وDrake وآخرون، 2016). ويمكن كذلك للطلاب الذين شاركوا في أنشطة التغذية المدرسية أن يتصرفوا بوصفهم مؤثرين، مع تأثيرهم بشكل خاص على أُسرهم وأشقائهم الصغار، وهو ما يحتمَل أن يخفض عدد الأطفال الذين يبدؤون المدرسة وهم يعانون بالفعل من سوء التغذية.

ومن الأهمية البالغة الاعتراف بالفوائد المتعددة لاستخدام المدرسة كأساس للتدخُّلات الغذائية والتغذوية، مثل الوجبات المدرسية. فالعائد المحتمل على الاستثمار في الوجبات المدرسية يتجاوز بقدر كبير الفوائد المتعلقة بالصحة والتغذية، إذ يشمل زيادة إمكانية الحصول على التعليم والحماية الاجتماعية والإفادة من التنمية الزراعية الريفية. وقد وثقت دراسات عديدة إسهام الوجبات المدرسية في رفع معدلات الالتحاق بالمدارس وحضورها. في بعض البيئات، يمكن لبرامج الوجبات المدرسية أن تؤدّي دوراً حاسم الأهمية في دعم تعليم الطلبة المعرَّضين للخطر، مثل البنات (Bundy وآخرون، 2009). وكثيراً ما تكون هذه الفوائد هي من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع البلدان إلى الاستثمار في برامج الوجبات المدرسية.

وفي حين أن تقديم الوجبات المدرسية هو التدخُّل الغذائي والتغذوي المدرسي الأكثر شهرة، فإن التدابير الأخرى القائمة على المدرسة تشمل التشجيع على غسل اليدين بالصابون قبل الوجبات، والعلاج المزيل للديدان، والتوعية التغذوية، والتنويع الزراعي، وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي، وتوفير المكمِّلات الغذائية الدقيقة. فحزمة التدابير التدخُّلية المتعددة القطاعات تزيد إلى أقصى حد من تأثير الاستثمار في المدارس ويمكن أن تُعزِّز جهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة (بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة 2 و4 و5 و6 و10 و12).

1 «في ما يتعلق بالسنة المالية الحالية 2018، تُعرَّف اقتصادات الدخل المنخفض بأنها الاقتصادات التي كان فيها الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، محسوباً باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي، هو 005 1 دولارات من دولارات الولايات المتحدة أو أقل في عام 2016؛ وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط هي تلك التي بلغ فيها الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد ما بين 006 1 دولارات و 955 3 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة؛ وبلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط هي تلك التي بلغ فيها الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد ما بين 956 3 دولاراً و235 12 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة؛ واقتصادات الدخل المرتفع هي تلك التي بلغ فيها الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد 235 12 دولاراً أو أكثر من دولارات الولايات المتحدة. أما مصطلح «البلد»، الذي يُستخدم استخداماً تبادلياً مع الاقتصاد، فلا يعني الاستقلال السياسي بل يشير إلى أي إقليم تقدِّم السلطات عنه إحصاءات اجتماعية أو اقتصادية منفصلة ». World Bank (2017), World Bank Country and Lending Groups (البنك الدولي (2017)، مجموعات البنك الدولي القُطرية والإقراضية)، متاحة على الإنترنت على الرابط التالي: https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519.

وبالنظر إلى أن المدارس، ولا سيما المدارس الابتدائية، موجودة حتى في أكثر المناطق اتساماً بالطابع الريفي، فإنها تتيح فرصة فريدة للوصول إلى الأطفال على نطاق واسع. ومن المشجع ملاحظة أن بعض البلدان، مثل نيجيريا، وهي أحد بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، يبلغ نصيبها أقل قليلاً من 20 في المائة[2] من جميع الأطفال الذين هم في سن المدرسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قد قررت زيادة الاستثمار في الغذاء والتغذية المدرسيين. وأثناء عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، طُلب من البلدان أن تتعهد بالتزامات محددة بغية تحقيق الأهداف التغذوية المتفق عليها عالمياً. وتذهب هذه الوثيقة إلى أن النظر إلى المدارس على أنها نظام (غذائي)[3] يتيح مَدَاخل متعددة لتحسين التغذية لدى الأطفال في المدارس بل وبعد فترة طويلة من تركهم لها، فضلاً عن تحسينها فيما هو أبعد بكثير من البيئة المدرسية. وهكذا، فإن هذه النظرة تنسجم تماماً مع خطة عام 2030 التي تدعو إلى التغيير المنهجي، فضلاً عن التأكيد على النظم الغذائية في الوثائق الختامية للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

وفي البلدان التي هي (إلى حد كبير) من بلدان الدخل المرتفع، وضعت منظمة الصحة العالمية مبادرة المدارس الصديقة للتغذية، التي توفر إطاراً متكاملاً للبرامج المدرسية التي تعالج العبء المزدوج المترتب على اعتلال الصحة المرتبط بسوء التغذية. وتُطبِّق هذه المبادرة مفهوم ومبادئ مبادرة المستشفيات الصديقة للرضّع، والتي تُعتَمد وفقاً لها المدارس التي تستوفي مجموعة من المعايير الأساسية على أنها «مدارس صديقة للتغذية».[4]

2 مجموع عدد الأطفال الذين هم في سن المدرسة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2013) هو 144 000 000 طفل. ومجموع عدد الأطفال الذين هم في سن المدرسة في نيجيريا (لجنة التعليم الأساسي العام، 2013): هو 24 185 027 طفلاً. أما النسبة المئوية للأطفال في نيجيريا الذين هم في سن المدرسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فهي 17 في المائة.

3 يضم النظام الغذائي جميع العناصر (البيئة، والناس، والمدخلات، والعمليات، والبنى التحتية، والمؤسسات، وما إلى ذلك) والأنشطة المتصلة بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وإعدادها واستهلاكها، ونواتج هذه الأنشطة، بما في ذلك النواتج الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2017).

4 مبادرة المدارس الصديقة للتغذية (Nutrition-friendly Schools Initiative (NFSI)). الرابط: www.who.int/nutrition/topics/nutrition_friendly_schools_initiative/en

ووسـط التحـولات فـي المشـهد المتعلـق بالتغذية، توجد حاجـة إلى إعادة تقييم وتعزيـز دور المدارس فـي تحسـين الحالـة الصحيـة والتغذويـة للأطفـال. وتؤكـد هـذه الوثيقـة أن المـدارس تتيـح منصـة فريـدة يمكـن بالانطـلاق منهـا تحقيـق فوائـد متعـددة للأطفـال ومجتمعاتهم، كما أنهـا يمكن في الوقت نفسـه أن تسـاعد فـي تحقيـق أهـداف التنمية المسـتدامة. وفضلاً عن ذلك، يمكـن للمدارس أن تمـارس نفوذاً يتجاوز الجسـد الطلابـي، وأن تكـون أساسـاً مـن الأساسـات التـي تقوم عليهـا مشـاركة المعَلِّمين والوالديـن وغيرهم مـن أفـراد المجتمـع المحلـي. ويمكـن لهـذا التدخُّـل أن يحفـز التنميـة المجتمعيـة، وأن يحقـق الحمايـة الاجتماعيـة والتمكيـن الاقتصـادي، وأن يؤثـر علـى نظـم الإنتـاج الزراعي في توفيـر أغذية متنوعـة ومغذِّية، وأن يعـزز عـادات الأكل الصحيـة مـدى الحياة، وأن يعالـج قضايا الصحة والنظافة والصرف الصحي الأساسـية التـي تؤثـر علـى الرفـاه. وإن المـدارس، عـن طريـق توفيـر بيئة صحية ومعيشـية أفضـل، لديها القـدرة ليس فقـط علـى أن تدعـم التعليـم ولكـن أيضـاً على أن تُعزِّز أنشـطة التغذية الرئيسـية في المجتمعـات المحلية وأن تنهـض بتنميـة الطفـل (Patton وآخرون، 2016).

2 إعمال حقوق الإنسان عن طريق اتخاذ المدرسة كأساس للتدخلات الغذائية والتغذوية

يمكن للمدارس أن تؤدّي دوراً أساسياً في تعزيز حقوق الإنسان، وخاصة الحق في الحصول على غذاء كافٍ[5]، والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، والحق في التعليم. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن هذه الحقوق، في جملة أمور، هي حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. كما أن اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتُمدت على نطاق عالمي تقريباً، تسلّط الضوء في المادة 24 منها على أهمية توفير أغذية مغذِّية في مكافحة الأمراض وسوء التغذية.

وقد ذكرت لجنة حقوق الطفل، في معرض تفسيرها وتفعيلها للمادة 24، في التعليق العام رقم 15، أن «التغذية المدرسية مرغوبة لضمان حصول جميع التلاميذ على وجبة كاملة كل يوم، وهو ما يمكن أن يزيد أيضاً من اهتمام الأطفال بالتعَلُّم، ومن الالتحاق بالمدارس. وتوصي اللجنة بأن يقترن ذلك بالتعليم في مجالي التغذية والصحة، بما في ذلك إقامة حدائق مدرسية وتدريب المدرسين على تحسين تغذية الأطفال وعادات الأكل الصحية لديهم.»

وفضلاً عن ذلك، تؤكد اللجنة على أنه «ينبغي أيضاً أن تتصدى الدول للسِّمنة عند الأطفال، نظراً إلى ارتباطها بارتفاع ضغط الدم، وبالمسبِّبات المبكرة لأمراض القلب والأوعية الدموية، ومقاومة الإنسولين، والآثار النفسية، ووجود احتمال أكبر للإصابة بالسِّمنة بعد البلوغ، والوفاة المبكرة. وينبغي أن يكون تعَرُّض الأطفال محدوداً «للأطعمة السريعة»، وهي الأطعمة التي تتسم بأن نسب الدهون أو السكر أو الملح فيها مرتفعة وبأنها كثيفة الطاقة وفقيرة من حيث المغذِّيات الدقيقة، وكذلك للمشروبات التي تحتوي على مستويات مرتفعة من الكافين أو المواد الأخرى التي يُحتمل أن تكون ضارة. وينبغي إخضاع تسويق هذه المواد لأنظمة كما ينبغي السيطرة على توافرها في المدارس والأماكن الأخرى، ولا سيما عندما يكون هذا التسويق مركَّزاً على الأطفال (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2013).»

5 وفقاً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن الحق في غذاء كاف يتحقق «عندما يحصل كل رجل وامرأة وطفل، كل على حدة أو في مجموعة مع الآخرين، على فرصة للحصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات على غذاء كاف أو وسائل لشرائه» (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1999: 6). وترى هذه اللجنة أن المضمون الأساسي للحق في الغذاء الكافي يعني «توفّر الغذاء بكمية ونوعية تكفيان لتلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد وخلو الغذاء من المواد الضارة وكونه مقبولاً في سياق ثقافي معيّن؛ وإمكانية الحصول على الغذاء بطرق تتسم بالاستدامة ولا تعطل التمتع بحقوق الإنسان الأخرى» (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1999: 8).

وتوصي اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتماد استراتيجيات وطنية «لضمان الأمن الغذائي والتغذوي للجميع، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان التي تحدد الأهداف، وصياغة السياسات والمعايير المرجعية ذات الصلة» (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1999: 21). وتحدد اللجنة ثلاثة مستويات من الالتزامات الواقعة على الدول لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ألا وهي «الاحترام» و «الحماية» و «الوفاء» (عن طريق تيسيرها أو توفيرها). وهذا يعني في النظام المدرسي أن يجب على المسؤولين، أي على الحكومة والمعَلِّمين وغيرهم من العاملين في المدارس، احترام حق الأطفال في التغذية الجيدة واحترام الثقافات الغذائية المحلية التي تفضي إلى اتباع نظام غذائي صحي. وثانياً، فإن حماية الحق في الغذاء الكافي وفي الحصول على أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه تعني ضمان ألا يواجه الأطفال بيئة غذائية في المدرسة غير صحية أو غير مأمونة وألا يتعرّضوا لإساءة المعاملة من جانب أطراف ثالثة، بما في ذلك مؤسسات الأعمال الخاصة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتأثير شركات الأغذية والمشروبات، إذ يلزم اتخاذ تدابير أكثر صرامة ترمي، على سبيل المثال، إلى حماية الأطفال من تسويق الأغذية والمشروبات غير الصحية. وينبغي أن تنظر البلدان في تضارب المصالح المحتمل عند إشراك شركات أغذية ومشروبات في الأنشطة المدرسية وأن تضع تدابير لتحديد هذه الشركات وإدارتها على النحو الملائم، لتجنّب الإضرار بعملها المتصل بالتغذية أو الإضرار بأهداف الصحة العامة الأكبر. وعلى سبيل المثال، فمن قبيل تضارب المصالح قيام شركة منتجة للمشروبات المحلاة بالسكر بعرض رعاية أنشطة مدرسية معينة ولكن مع طلبها عرض شعاراتها.

وينطوي المستوى الثالث من الالتزام، وهو «الوفاء»، على وجوب قيام المسؤولين بالعمل على الوفاء بحقوق الأطفال عن طريق تيسير أمور (منها مثلاً معايير التغذية المدرسية، والتعليم المتعلق بالتغذية، وتدريب الموظفين، وإشراك الوالدين)، أو توفير (أمور منها مثلاً الوجبات المدرسية). وينبغي في المناهج المدرسية، التي تضعها وزارات التعليم، أن تزود الأطفال بالمعلومات الكافية عن النظم الغذائية والتغذية الصحيتين، فضلاً عن التعليم الجيد.

وأخيراً، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات المهَمَّشة، بمن في ذلك البنات والشعوب الأصلية والأقليات الإثنية. ففي كثير من المجتمعات المحلية، يجري انتهاك حق البنات في التعليم؛ وكثيراً ما يكنّ أقل احتمالاً للانخراط في التعليم الثانوي وأكثر احتمالاً لأن يتسرين منه لأسباب اقتصادية واجتماعية-ثقافية. وتكون لذلك عواقب وخيمة على إعمال حقوقهن الأخرى، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي. وقد ثبت أن التدخُّلات المتصلة بالصحة والتغذية فعالة في الإبقاء على البنات في المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أهمية توفير الغذاء المناسب ثقافياً في الوجبات المدرسية هي أمر ضروري للغاية لدى مجتمعات الشعوب الأصلية، التي كثيراً ما لا تعالج إدارات المدارس شواغلها الثقافية (مجلس إرساليات الشعوب الأصلية، 2015).

وختاماً، فإن جعل حقوق الإنسان محور تدخُّلات المدرسة وسياساتها هو أمر بالغ الأهمية للنهوض بالأهداف التغذوية. فالمدارس، بوصفها نظاماً، لديها الإمكانات التي تمكّنها من إجراء تحسينات دائمة في التغذية ومن أن تسهم في الوقت نفسه في إعمال حقوق الإنسان في جميع أنحاء المعمورة.

3 الوجبات المدرسية

يمكن للوجبات المدرسية أن تعالج التغذية مباشرة عن طريق تحسين جودة الوجبات الغذائية للطلبة، بمن في ذلك الأطفال في سن ما قبل المدرسة وأطفال المدارس الابتدائية والثانوية. ووفقاً لصحيفة الوقائع الصحية التي تصدرها منظمة الصحة العالمية (WHO Healthy Diets Factsheet)، فإن النظام الغذائي الصحي يحتوي على كمية كافية من الفواكه والخضراوات والأطعمة الغنية بالألياف، مثل الليغرين، ويحد من تناول الدهون والسكّر المنقَّى والصوديوم (منظمة الصحة العالمية، 2015). ويمكن أن تسهم الوجبات المدرسية في تحقيق تحسين متعدد الأوجه. وفي عام 2012، كان نحو ثلث طلاب المدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية والثانوية في جميع أنحاء العالم يتلقّون الطعام أو الوجبات في المدرسة. غير أن نحو 12 في المائة فقط من الأطفال الذين يدرسون بالمدارس في البلدان ذات الدخل المنخفض كانوا يتلقون وجبات مدرسية بالمقارنة مع 37 في المائة من الطلبة في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط. ومن بين البلدان الـ 154 التي ردت على الاستعراض العالمي الثاني لسياسات التغذية للفترة 2016-2017 الذي أجرته منظمة الصحة العالمية، أفاد 84 بلداً - يقع معظمها في مناطق القارتين الأفريقية والأمريكية وجنوب شرق آسيا – بأنها تقدِّم وجبات مدرسية، في حين كانت توجد لدى نصف هذه البلدان تقريباً معايير للوجبات المدرسية. وأبلغ اثنان وعشرون بلداً، معظمها في أوروبا، عن وجود معايير أو توجيهات بشأن وجبات الغداء المعلَّبة وبشأن الأغذية التي تباع في المدارس (منظمة الصحة العالمية، سيصدر قريباً).

وينبغي أن تستند الوجبات المدرسية إلى الخطوط التوجيهية الغذائية الوطنية المتعلقة بالأغذية، والتي كثيراً ما تستند بدورها إلى المعايير الدولية، بغية ضمان تنوعها واحتمال تلبيتها للاحتياجات الغذائية ومواءمتها مع توافر الأغذية المحلية والتفضيلات الغذائية المحلية (على سبيل المثال الثقافات الغذائية المحلية). وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى كثير من البلدان سياسات وطنية بشأن الوجبات المدرسية تقدم إرشادات بشأن الحد من استهلاك الأغذية المصنَّعة بدرجة مرتفعة أو توجد لديها خطوط توجيهية تحدد النسبة المئوية من الاحتياجات الكلية من المغذِّيات أو من السعرات الحرارية التي ينبغي أن تسهم بها الوجبات المدرسية. ويمكن للمدارس، بتلبيتها للاحتياجات من المغذِّيات، أن تساعد في منع ومعالجة نقص المغذِّيات الدقيقة لدى أطفال المدارس، بالنظر إلى أن كثيراً من الأطفال يبدؤون بالفعل حياتهم المدرسية في ظل وجود نقص في المغذِّيات الدقيقة. ويقدر معدل الانتشار العالمي لنقص فيتامين «أ» في بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط بـ 33 في

المائة (وإن كان يبلغ 45 في المائة في أفريقيا وجنوب شرق آسيا) (منظمة الصحة العالمية، 2009)، في حين أن معدل انتشار فقر الدم يقدر بـ 47.4 في المائة (منظمة الصحة العالمية، 2008). وبالمثل، ينبغي أن تكفل المدارس تحديد الاحتياجات من المغذِّيات حسب السن والجنس والثقافات الغذائية المحلية، وكذلك حسب الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة مثل أولئك المصابين بأمراض معدية أو بسوء تغذية.

وبالإضافة إلى ما للوجبات المدرسية من فوائد مباشرة للأطفال، فإنها، عند ربطها بالنشاط الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة وبالتنمية الزراعية المحلية، يمكن أن تقصِّر أيضاً سلاسل التوريد وتضمن تنويع مشتريات الأغذية، وزيادة استخدام الأغذية التقليدية المهمَلة وغير المستغلَّة، مع تعزيز التنوع الأحيائي (البيولوجي) (للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: كينيا، دراسة الحالة الإفرادية ياء (Kenya, case study I)، والبرازيل، دراسة الحالة الإفرادية «حاء» (case study H). كما أنها يمكن أيضاً أن تعزّز التنوع الغذائي من المصادر المحلية والعادات الغذائية المحلية، فضلاً عن تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ودمج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق (Bundy وآخرون، 2009؛ وGelli وآخرون، 2010؛ وEspejo وآخرون، 2009؛ وMorgan وآخرون، 2007). وينبغي مع ذلك أن تستمر استراتيجيات تنويع النظم الغذائية باستخدام المشتريات المحلية في تحديد الحالات التي قد لا تكون فيها الأغذية المحلية كافية لتلبية الاحتياجات من المغذِّيات (مثل ندرة الأغذية ذات المصدر الحيواني في المناطق التي يسود فيها نقص الحديد). وفي ظل مثل هذه السيناريوهات، قد يلزم أن تتضمن الوجبات المدرسية أغذية مُقوَّاة أو مكمِّلات تغذوية أخرى لمعالجة أوجه القصور هذه. وكما هو مبين في هذه الوثيقة، تتيح المدارس منصة رئيسية يمكن بالانطلاق منها بدء التدخُّل التغذوي على نطاق واسع. وفضلاً عن ذلك، يمكن تكملة الوجبات المدرسية بتوعية غذائية وتغذوية ترمي إلى تعزيز عادات الأكل الصحية.

4 برامج الوجبات المدرسية وتأثيرها على الأسواق المؤسسية والنظم الغذائية

يمكن لبرامج الوجبات المدرسية أن تُعزِّز الاقتصادات المحلية وأن تخلق فرص عمل عندما تستحدث هذه البرامج روابط بين توفير الأغذية الآمنة والمتنوعة والمغذِّية وتدبير الاحتياجات من المنتجين المحليين. كما أنها يمكن، عن طريق إيجاد طلب منظَّم ويمكن التنبؤ به، أن تؤدّي إلى تحسين الحياة الاقتصادية للمزارعين المحليين. وفي ما يخص أصحاب الحيازات الصغيرة، يمكن لهذه البرامج أن تيسّر إمكانية الوصول إلى الأسواق، فضلاً عن الوصول إلى مدخلات الإنتاج والائتمان، وزيادة الدخل وفرص النمو (Drake وآخرون، 2016). كما أن التحوّلات في عمليات الشراء بغية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل المشاريع الصغيرة لتجهيز الأغذية، يمكن أن يكون لها تأثير على الإنصاف الاجتماعي، بالنظر إلى أن النساء يُدِرن الكثير من هذه المشاريع التجارية، ويمكن لها أيضاً أن تدعم فرص العمل الأخرى. وكثيراً ما يشار إلى البرامج التي تربط إنتاج وشراء وتسليم الأغذية المحلية، مثل الوجبات المدرسية أو برامج التغذية، على أنها برامج تغذية مدرسية ذات منشأ محلي.

ويمكن للمدارس، باعتبارها أسواقاً مؤسسية، أن تشجّع اللجوء إلى المصادر المحلية لتدبير الغذاء الصحي، وتطوير سلاسل التوريد القصيرة، وإنشاء هياكل أساسية بديلة للتجزئة، فضلاً عن دعم النُّهج الزراعية الإيكولوجية المستدامة في مجال الزراعة (فريق الخبراء الدولي المعني بنظم الأغذية المستدامة، 2016). ويوجه التقرير الاستشرافي لعام 2016 الصادر عن 'الفريق العالمي المعني بالزراعة والنظم الغذائية من أجل التغذية' الانتباه إلى الحاجة إلى «إضفاء الطابع المؤسسي على النظم الغذائية العالية الجودة عن طريق القوة الشرائية للقطاع العام»، بما في ذلك الأغذية المقدمة في المدارس، والتي ينبغي أن تتسم بأعلى فائدة غذائية (الفريق العالمي، 2016). ويمكن بهذا النهْج وضع المعايير المتعلقة بالأغذية التي تُسهم في إيجاد نظم غذائية عالية الجودة، وهو ما يمكن أن يحفز المشاركين في سلسلة الإمداد على مواءمة سلاسل القيمة الخاصة بهم وفقاً لذلك. ومن شأن الطلب من المدارس على سلة غذائية متنوعة أن يحفز التنويع الزراعي والإنتاج الزراعي عموماً، وأن يزيد من التنوع الأحيائي ومن استخدام الأغذية التقليدية المهمَلة و/أو غير المستغَلة بالكامل.

وتشير التجارب الأخيرة في بلدان مثل البرازيل وغانا ونيجيريا إلى إمكانات تحقيق فوائد إيجابية

كبيرة من برامج التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي. ففي البرازيل، استفادت الزراعة الأُسرية من اشتراط شراء ما لا يقل عن 30 في المائة من الأغذية المستخدمة في الوجبات المدرسية من المزارع الأُسرية ومن روّاد المشاريع الأُسرية الريفية. أما Beltrame وآخرون، 2016 فيشيرون إلى كيف يمكن لهذه المتطلبات العامة المتعلقة بمشتريات الأغذية في البرازيل أن تكون موجَّهة استراتيجياً لزيادة استخدام الأغذية المحلية المغذِّية في المدارس ولتنويع مشتريات الأغذية العامة اللازمة لإعداد الوجبات المدرسية. ويُشكِّل حفظ التنوع الأحيائي (البيولوجي) هو والاستدامة البيئية عنصريْن ينبغي استكشافهما في إطار قطاع زراعي آخذ في التنوّع. وعلى الرغم من عدم وجود تقييم للتأثير على الصعيد الوطني، فإن تقييمات التأثير النوعي التي أُجريت بشأن الحياة الاقتصادية للمزارعين المحليين قد كشفت عن زيادة التنويع والإنتاج والدخل وعن تعزيز منظمات المزارعين (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل للجميع وبرنامج الأغذية العالمي، 2013؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، 2015).

وفي غانا، تدير النساء شركات توريد الأغذية التي تشتري الوجبات المدرسية وتعدّها وتقدّمها لما يقرب من مليوني طفل، على الرغم من أن العلاقة بين هذه الجهات والمزارعين المحليين من أصحاب الحيازات الصغيرة لا تزال تواجه تحديات (Drake وآخرون، 2016). وقد أفادت ولاية 'أوسون' في نيجيريا بأن برنامجها للوجبات المدرسية ذات المنشأ المحلي قد خلق فرص عمل لآلاف الشباب

والنساء (المؤسسة العالمية لتغذية الطفل، 2015). بيد أن عملية موازنة المشتريات من حيث فعالية التكلفة مع اللجوء إلى مصادر المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة تشكّل تحدياً تواجهه في كثير من الأحيان البلدان التي تنفذ برامج التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي (Drake وآخرون، 2016). وتوجد فرصة كبيرة لزيادة تحسين فهم دور برامج الوجبات المدرسية في إيجاد فرص عمل من أجل النساء والشباب والمزارعين الريفيين ذوي المهارات المتدنية، فضلاً عن تأثير هذه البرامج على البنية التحتية والمنافع الاقتصادية الأخرى التي قد تدخل في تشكيل استدامة البرنامج وفوائده. وثمة عنصر آخر ينبغي زيادة استكشافه وهو إمكانية تحسين مراعاة القطاع الخاص لاعتبارات التغذية.

وعلى وجه الإجمال، فإن برامج الوجبات المدرسية، عندما يُخطَّط لها بعناية وتُدعَم عن طريق بيئة مؤسسية وسياسية وقانونية ملائمة وتُنفَّذ في ظل تنسيق قوي بين القطاعات، يمكن أن تكون بمثابة استثمار وأن تُنتِج منافع عبر قطاعات متعددة. كما أنها تتيح الفرصة لإشراك عدد كبير من الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي، بما في ذلك المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والقطاع الخاص (Suberg و2011، Sabates- Wheeler؛ وMorgan و2008، Sonnino؛ وEspejo وآخرون، 2009؛ وGelli وآخرون، 2010؛ وDrake وآخرون، 2016). وبناء عليه، فإن المدارس، ولا سيما تلك التي لديها برامج تغذية مدرسية ذات منشأ محلي، لديها القدرة على إنشاء نظام أغذية محلي أكثر استدامة وأكثر شمولاً للجميع في مجتمعاتها المحلية.

5 المدارس كجزء من نظام للحماية الاجتماعية

يُعتَرف على نحو جيد بالوجبات المدرسية على أنها شبكة أمان اجتماعي (Alderman ،2016)، إذ يقدَّر عدد الأطفال الذين يتلقون وجبة في المدرسة يومياً على نطاق العالم بـ 368 مليون طفل. بيد أن دور المدارس في الحماية الاجتماعية يرتبط أيضاً بقدرتها على أن تكون منصة تنطلق منها مبادرات أخرى، وكثيراً ما تكون بمثابة مكان يستطيع فيه جميع الطلبة الحصول على الخدمات والدعم الصحيين الأساسيين، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتعليم، والمرافق، التي تتسم بالأهمية بالنسبة إلى التغذية. وفي حالة تحديد الأهداف بعناية، يمكن أيضاً للمدارس التي تقدم وجبات الطعام أن توفر شبكات أمان للأطفال الأكثر عرضة للخطر والذين يصعب الوصول إليهم أكثر من غيرهم. وهؤلاء يشملون الأيتام، والأطفال المنتمين إلى مجتمعات السكان الأصليين، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال الذين قد يُصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، بما في ذلك السل. وبوجه عام، فإن هؤلاء الأطفال، بالإضافة إلى أولئك الذين ينتمون إلى أسر معيشية فقيرة جداً والذين يتأثرون بحالات طوارئ أو أزمات، يكون لديهم احتمال أعلى للتسرب المدرسي بسبب ضعفهم المتأصل فيهم. وفي هذه الحالات، يمكن للمدارس أن تؤدّي دوراً وقائياً يتمثل في الحماية الاجتماعية، مما يقلل من مخاطر استراتيجيات التكيف السلبية التي قد تهدد سبل العيش والأمن الغذائي والصحة على المدى الطويل (Wright و2015، Epps).

ويمكن لبرامج الوجبات المدرسية أن تقلل من الاحتياجات الغذائية للأسر المعيشية، فتحرِّر الدخل المتاح، وبذلك تحد من التقلبات في مالية الأُسرة المعيشية (Drake وآخرون، 2017). ويمكن أيضاً تكملة الوجبات المدرسية بحصص غذائية يأخذها التلاميذ إلى منازلهم فتفيد أفراد الأسرة الآخرين. وأخيراً، فإن الوجبات المدرسية – بوصفها آلية للحماية الاجتماعية - يمكن تصميمها لتحقيق الاستجابة للأزمات الاقتصادية والبيئية (على سبيل المثال عندما يتعرض جزء من البلد للجفاف أو في المواسم التي يحدث فيها نقص في الغذاء المتاح). ويمكننا أن نقول بثقة إن الاستثمار في الوجبات المدرسية لتحسين التغذية هو استراتيجية جيدة لتحسين رأس المال البشري.

وتـزداد إلـى أقصـى حـد الفوائـد المحتملـة لبرامج التغذية المدرسـية عندمـا تُصمَّم كتدخُّـلات متعددة القطاعـات وتُدمَـج فـي نظـم الحمايـة الاجتماعيـة الوطنيـة الأوسـع نطاقـاً، مـع الاسـتفادة مـن أوجـه التآزر القائمـة والمحتملـة مـع برامـج الحمايـة الاجتماعيـة وبرامـج التنميـة الأخـرى. وتتمتـع برامـج الوجبـات المدرسـية بوضـع مثالـي يمكّنهـا مـن أن تشـكل جـزءاً مـن أي خطـة حكوميـة شـاملة لتلبيـة الاحتياجـات الاجتماعيـة المتعـددة. ويمكـن دمـج برامـج الوجبـات المدرسـية فـي الاسـتراتيجيات الوطنيـة الراميـة إلـى مكافحـة الجـوع والفقـر وسـوء التغذيـة، وإلـى تحسـين سـلوك البحـث عـن الصحـة والنتائـج الصحيـة.

6 التعليم المتعلق بالأغذية والتغذية

يمكن للتعليم المتعلق بالأغذية والتغذية في المدرسة أن يزوّد الأطفال والمراهقين وموظفي المدرسة والمجتمعات المحلية بخبرات التعلُّم المصمَّمة لتشجيع عادات الأكل الصحية والسلوكيات الإيجابية الأخرى المتعلقة بالتغذية. ومن المهم استخدام مزيج من الاستراتيجيات التعليمية القائمة على الأدلة والمرتكزة على السلوك والتي تتضمن المشاركة الفعالة من جانب الطلاب وموظفي المدرسة والمجتمع المحلي الأوسع نطاقاً. وينبغي وضع توجيهات على الصعيد الوطني بخصوص تنفيذ منهج مدرسي بشأن الأغذية والتغذية لضمان إيجاد دور محدد للتغذية في نظام التعليم الوطني. ويمكن للحكومات أيضاً أن تساعد في هذا الصدد عن طريق تقديم توجيهات واضحة بشأن المفاهيم التغذوية التي يجب إتقانها في كل مرحلة من مراحل النظام التعليمي، وتحديد المواد الدراسية التي تُدرَّس فيها مثل العلوم الطبيعية والصحة والعلوم الاجتماعية. غير أنه ينبغي السماح للمدارس بتكييف عناصر المنهج الدراسي وتحديد أولوياته بالاستناد إلى الوضع المحلي، أي مدى توافر الموارد وحسب احتياجات السكان.

ويمكن للتعليم المتعلق بالأغذية والتغذية أن يقدم فوائد عديدة. وقد ثبت، وإن لم يكن ذلك على نطاق واسع حتى الآن، أن لهذا التعليم تأثيرات إيجابية على حالة المغذِّيات الدقيقة للأطفال وعلى الإسهام في الوقاية من السِّمنة (Lobstein وآخرون، 2015). وبالإضافة إلى ذلك، فعن طريق ربط المنهج المدرسي بالثقافات الغذائية المحلية وبالتنوع الأحيائي، يمكن إدراج عناصر صون الثقافة والاستدامة البيئية في نهج أكثر تكاملاً (منظمة الأغذية والزراعة، 2010 و2013). كما أن ربط التعليم المتعلق بالأغذية والتغذية بالوجبات المدرسية الصحية يمكن أن يساعد الطلاب وأسرهم على تجربة عناصر المنهج الدراسي مباشرة: أي كيفية تناول الأطعمة المغذِّية المختلفة، واحترام الثقافات الغذائية المحلية، وجني ثمار استخدام الأطعمة المحلية.

ويمكن للحدائق المدرسية أن تساعد أيضاً على تحسين تغذية وتعليم الأطفال وأسرهم في المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فالحدائق المدرسية هي منصّة للتعَلُّم، ولا ينبغي اعتبارها مصادر كبيرة للغذاء أو الدخل، بل ينبغي بالأحرى اعتبارها طريقاً لتحسين التغذية والتعليم. ويمكن للطلاب أن يتعلّموا كيفية القيام بزراعة المنتجات الموسمية المغذِّية وتَعَهدها بالرعاية وحصادها في البيئات التعليمية للفصول الدراسية والحديقة والمطبخ ومقصف المدرسة والمنزل. وهذه التجربة تشجع الرفاه البيئي والاجتماعي والطبيعي

للمجتمع المدرسي وتُعزِّز إيجاد فهم أفضل للكيفية التي يحفظ بها العالم الطبيعي كياننا. كما أن الروابط مع الحدائق المنزلية تُعزِّز المفهوم وتمهد الطريق لتبادل المعارف والخبرات بين المدرسة والمجتمع (منظمة الأغذية والزراعة، 2015؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، 2010).

وفي كثير من المجتمعات المحلية، تكون المدارس هي المكان الرئيسي الذي يمكن فيه للأطفال والمراهقين وموظفي المدارس والمجتمع المحلي تعَلُّم ما يتعلق بالأكل الصحي وعادات أسلوب الحياة الصحي (Psaki ،2014؛ وLobstein وآخرون 2015). وتنفيذ برنامج التعليم المتعلق بالأغذية والتغذية يتيح للطلاب اكتساب المعارف والمهارات التي يمكن أن يمرّروها إلى أسرهم، فضلاً عن تمريرها إلى الأجيال القادمة. كما أنه يسمح لموظفي المدرسة بالحصول على التدريب بشأن هذه المواضيع الهامة وبأن يساعدوا أسرهم على اتباع نظام غذائي أفضل، وبالتالي يمكن أن يكون له تأثير مدوٍ على المجتمع المحيط.

7 المعَلِّمون وعوامل التغيير الأخرى في الترويج للسلوك التغذوي الإيجابي

يتطلب تغيير البيئة المدرسية وتنفيذ التدخُّل المتعلق بالتغذية والصحة أشخاصاً حافزين للتغيير يكونون مدرَّبين وقادرين. ويضطلع المعَلِّمون وموظفو المدرسة والطلاب والوالدان وموردو الطعام وبائعو الأغذية والمزارعون هم جميعاً بدور هام في المساعدة على تعزيز السلوك التغذوي الإيجابي. ومن المهم للغاية تطوير القدرات لهؤلاء الفاعلين وتزويدهم بالمعرفة والمهارات الضرورية في مجالات التغذية، والنظافة الغذائية، والنظام الغذائي الصحي، ونمط العيْش. وسيحتاج المعَلِّمون، على وجه الخصوص، إلى مزيد من التدريب وتنمية القدرات بشكل رسمي، بالنظر إلى أنهم يمكن أن يكونوا من بين أهم المروجين للسلوك التغذوي الإيجابي لدى الشباب. وهم لديهم الفرصة ليس فقط للتأثير على عادات الأكل عن طريق تعليم المسائل الغذائية والتغذوية ولكن أيضاً لتناول مسائل أخرى، بما في ذلك الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل، ورعاية الأمهات والرضّع. ويمكن للفاعلين الآخرين، مثل الوالدين وموردّي الطعام وبائعي الأغذية والمزارعين، الاستفادة من الدورات التعليمية أيضاً. وينبغي إدماج أنشطة بناء القدرات في الاستراتيجيات القائمة على المدرسة لتحسين النتائج المتعلقة بالتغذية.

ويقدِّم الجدول التالي قائمة غير جامعة بالفاعلين الرئيسيين وأدوارهم والقدرات المطلوب توافرها فيهم في ما يتعلق بالتدخُّل التغذوي القائم على المدرسة.

المجموعة	نوع بناء القدرات	المحتوى الرئيسي
المعلِّم	• التدريب الرسمي • زيادة القدرة على دمج المفاهيم التغذوية في المنهج الدراسي	• التغذية والتنمية المعرفية • الإطار المفاهيمي • التغذية عن طريق نمط العيْش • اتباع نهج متعدد القطاعات بشأن التغذية • النظم الغذائية وأنماط العيْش الصحية
التلاميذ	• المناهج المدرسية الرسمية • نهج إسداء المشورة عن طريق الأقران • التطبيق العملي (إنتاج الغذاء، وإعداد الوجبات، واستخدام الأماكن المخصصة لغسل اليدين، وما إلى ذلك)	• سيْر دورة سوء التغذية بين الأجيال • النظم الغذائية الصحية • نمط العيْش والتغذية

المجموعة	نوع بناء القدرات	المحتوى الرئيسي
أولياء الأمور والرابطات التي تجمع أولياء الأمور والمعلّمين معاً	• طابع غير رسمي • التوعية بأهمية التغذية، وتحديد التحديات والفرص التي تواجه تنفيذ السلوكيات المروجة للتغذية الجيدة • جهود التعاون بين المدارس والأُسر المعيشية	• التغذية والتنمية المعرفية • النظم الغذائية الصحية
موردو الطعام	• التدريب الرسمي • اعتمادهم ورصدهم بانتظام	• السلامة في مناولة الطعام وإعداده وتخزينه • النظم الغذائية الصحية
بائعو الأغذية	• طابع غير رسمي	• النظافة الصحية للأغذية وسلامتها • مناولة الأغذية وتخزينها • المسؤولية (الاجتماعية)
المزارعون (المنتجون) للوجبات المدرسية	• طابع غير رسمي • الإرشاد الزراعي	• نظم الأغذية والنظم الغذائية الصحية • تنويع الإنتاج بغية دعم التنوّع الغذائي

8 تهيئة بيئات مدرسية تمكينية للترويج للنظم الغذائية ونظم التغذية الصحية

ينبغي أن تفضي البيئة المدرسية إلى تعزيز صحة الأطفال ورفاههم التغذوي. وينبغي أن تُعزِّز هذه البيئة النظم الغذائية الصحية عن طريق ضمان توافر مجموعة متنوعة من الأغذية، بما في ذلك الكثير من الفواكه والخضروات والبقوليات، وتنظيم الترويج للأغذية والمشروبات التي توجد بها نسبة مرتفعة من الدهون والصوديوم/الملح والسكر وتنظيم تسويقها وبيعها (منظمة الصحة العالمية، 2015). وتتمثل إحدى الخطوات التي تتخذها حالياً عدة بلدان في تشجيع شرب المياه، فضلاً عن فرض حظر على بيع أو تقديم المشروبات المحلاة بالسكر في المقاصف المدرسية والأكشاك و/أو آلات البيع في المدارس، وكذلك في محال البيع والمتاجر الموجودة حول المدارس (مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لغرب المحيط الهادئ، 2016). ومن شأن وجود سياسة مدرسية أو خطوط توجيهية بشأن الوجبات المدرسية أو الأطعمة التي تُجلَب من المنزل أن يساعد أيضاً على تهيئة بيئة مدرسية تمكينية من أجل تعزيز النظم الغذائية الصحية.

كما تتيح البيئة المدرسية فرصة مهمة لتشجيع شتى السلوكيات التي تُعزِّز الصحة والتي يمكن أن تؤثر على التغذية، وذلك عن طريق ضمان أن تتاح بسهولة لأطفال المدارس طوال اليوم الدراسي إمكانية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة ومرافق غسل الأيدي والبنية التحتية المناسبة للصرف الصحي، مثل المراحيض الصحية، ومناطق النشاط البدني وأن يجري الحفاظ على هذه التسهيلات بانتظام.

9 توفير التغذية والخدمات الصحية الداعمة

يمكن للمدارس أن تتيح فرصة لتقديم المزيد من خدمات التغذية والخدمات الصحية إلى الأطفال. ومن شأن رصد النمو أو فحصه بانتظام أن يسهل الكشف عن الأطفال الذين يعانون من أشكال شتى من سوء التغذية (أي التقزُّم والهزال وزيادة الوزن والسِّمنة المفرطة، ونقص المغذِّيات الدقيقة، والأوضاع التي يمكن أن تنشأ بشكل منفصل أو تتعايش معاً) و/أو من مشاكل صحية. وفضلاً عن ذلك، يمكن للفحص أن يسهل وصول الأطفال إلى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية عن طريق الإحالة إلى المراكز الصحية (FRESH، 2014).

وتتيح المدارس أيضاً الفرصة لتقديم تدخُّلات تغذوية عالية التأثير إلى الأطفال والمراهقين الذين قد يصعب بدونها الوصول إليهم. وهذه التدابير يمكن أن تشمل مكمِّلات المغذِّيات الدقيقة (بصورة عامة هي مكمِّلات الحديد وحمض الفوليك أو مكمِّلات الحديد)[6]، وتقوية استخدام الوجبات المدرسية عند نقاط الاستخدام، واستعمال الملح المعالج باليود أو الحبوب الغذائية المقوَّاة، أو إزالة الديدان (Aguayo وآخرون، 2013؛ De-Regil وآخرون، 2016). وبالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه المدارس في الوقاية من سوء التغذية ومن الأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي، فإنه لا يمكن تجاهل المدارس باعتبارها منصات مفيدة لتقديم خدمات صحية بسيطة ولكن متكاملة.

6 انظر المكتبة الإلكترونية لمنظمة الصحة العالمية (WHO e-Library) للاطلاع على «أدلة الإجراءات المتعلقة بالتغذية» (Evidence for Nutrition Actions (eLENA))، الرابط: www.who.int/elena/en.

10 تكاليف تدابير التغذية المدرسية وتحقيق استدامتها

بسبب الأهداف المتعددة لبرامج الوجبات المدرسية، فإن تحليلات فعالية التكاليف، إذا عُرِّفت تعريفاً ضيقاً وذلك بالتركيز مثلاً على النتائج المتعلقة بالصحة والتغذية، سيكون من شأنها بخس تقدير التأثير الكامل للوجبات المدرسية. فبالنسبة إلى معظم البلدان، يُنظَر إلى الوجبات المدرسية على أنها تحويل غير نقدي مشروط للدخل (لأن الطفل يجب أن يكون في المدرسة) يهدف إلى توفير شبكة أمان والعمل كآلية للحماية الاجتماعية للفقراء. ومن النتائج الرئيسية الأخرى زيادة الحضور المنتظم في المدارس وتحسين الصحة.

وبتنفيذ برامج التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي، يستفيد أيضاً المزارعون المحليون والمجتمع الأوسع نطاقاً من استثمار مستمر وقابل للتنبؤ به في الاقتصاد الزراعي المحلي لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويبدو أن التدخُّلات المتعددة الأوجه القائمة على المدرسة والتي تتجاوز مجرد تقديم الوجبات المدرسية تحقق معدل عائد أعلى بكثير عندما تؤخذ الفوائد المتعددة في الحسبان.

وفي المتوسط، تبلغ تكلفة برامج الوجبات المدرسية في بلدان الدخل المنخفض إلى المتوسط 41 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لكل طفل سنوياً وهي تقدم 401 سعرة حرارية لكل وجبة. وقد ثبت أن برامج الوجبات المدرسية هي أكثر الوسائل فعاليةً لتعزيز الحضور بالمدرسة، ولأداء أعمال الرياضيات والحفاظ على الوزن، وقد تبيَّن حدوث زيادات في الطول لدى تلاميذ مرحلة ما قبل المدرسة. وفضلاً عن ذلك، توجد أدلة على أن آثار برامج الوجبات المدرسية تزداد بروزاً في أوساط السكان الذين يعانون من نقص التغذية (Kristjansson وآخرون، 2015). وبالمقارنة مع بلدان الدخل المرتفع، فإن تحويل الدخل يكون أكبر - كنصيب من نفقات الأسر المعيشية - في بيئات الدخل المنخفض، ما يعزز دور برامج الوجبات في تدعيم الأمن الغذائي. كما أن برامج مكمِّلات الحديد وإزالة الديدان المذكورة أعلاه والتي يمكن للمدارس تقديمها غير مكلفة. وعلى سبيل المثال، تكلِّف أدوية مكافحة الديدان المنقولة عن طريق التربة أقل من 0.50 دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل جرعة (Ahuja وآخرون، 2015) وكثيراً ما يجري التبرع بها مجاناً للأطفال الذين هم في سن المدرسة. وكانت النتائج مختلطة في هذا الصدد. بيد أن التكلفة المنخفضة وعدم وجود آثار جانبية إلى جانب القدرة على الحد من الاعتلال هي على وجه الإجمال أمور

تدعم الإبقاء على التوصيات الحالية من جانب منظمة الصحة العالمية الحالية بخصوص العلاجات الجماعية في المناطق الموبوءة بالديدان.

ويمكن لمسألة إيجاد مصادر تمويل مستمرة لبرامج الوجبات المدرسية أن تشكِّل تحدياً لكثير من بلدان الدخل المنخفض إلى المتوسط. فرغم أن تكاليف الوجبات لا تمثِّل عادة سوى 10-15 في المائة من النفقات التعليمية (وهذا ينحو إلى الانخفاض مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي)، يعتمد كثير من البلدان على التمويل الذي يُجدَّد سنوياً (Drake وآخرون، 2017). وهكذا، فعند تصميم استراتيجيات الخروج لنقل البرامج بعيداً عن الدعم المباشر من المانحين، يتعين على أصحاب المصلحة ضمان أن يجري الانتقال إلى ترتيب مستدام قائم على الميزانية المحلية من أجل تجنب إنهاء البرنامج. وكثيراً ما يشمل هذا الانتقال تقديم دعم تشغيلي وإداري من المانحين، بما في ذلك من برنامج الأغذية العالمي، بالنظر إلى أن البرامج تعود إلى رحاب السيطرة الوطنية القائمة على الميزانية. وتشير هذه التحولات إلى تطور التغذية المدرسية من برامج تحفز فحسب مشاركة المدارس إلى برامج تُعزِّز تعليم الطلاب وصحتهم طوال تجربتهم الدراسية بالمدارس.

ووفقاً لتقرير التغذية العالمي لعام 2016 الصادر عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، فإن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن سوء التغذية تصل إلى 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا وآسيا. وفي الوقت نفسه، فإن كل دولار من دولارات الولايات المتحدة يُنفق على الوقاية من سوء التغذية إنما يحقق عائداً متوسطاً قدره 16 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2016). وتستثمر الحكومات بصورة متزايدة في الوجبات المدرسية وبرامج التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي وغيرها من الإجراءات المتصلة بالتغذية والصحة والرامية إلى النهوض بأهداف التعليم والصحة والتغذية والاستدامة البيئية، فضلاً عن الإنتاجية الاقتصادية والزراعية والرفاه بين الأجيال. بيد أنه يجب أن تكون لدى الحكومة والمجتمعات المحلية القدرة على دعم هذه الإجراءات والحفاظ عليها من أجل كسب واستبقاء المجموعة المتنوعة من الفوائد. ومن ثم، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، وخاصة عند الانخراط في التنفيذ المباشر للأنشطة المدرسية، أن تقوم بذلك بالتنسيق الوثيق مع الحكومات وأصحاب المصلحة المحليين، لضمان أن تصبح التغييرات جزءاً من الاستراتيجيات الوطنية الطويلة الأجل والمستدامة للحماية الاجتماعية.

11 الرسائل والتوصيات الرئيسية

التوصية

1- تشكل التدخُّلات الغذائية والتغذوية القائمة على المدرسة جزءاً من **نهج نمط العيْش بشأن تحقيق الصحة وتعزيز النظم الغذائية الصحية.** وهذا النهْج يعترف ليس فقط بفترة الألف يوم الممتدة من الحمل إلى عيد الميلاد الثاني للطفل باعتبارها نافذة أساسية من نوافذ الفرص، ولكن أيضاً بفترة الـ 000 7 يوم اللاحقة باعتبارها فترة حاسمة الأهمية لمساعدة الطفل على تحقيق إمكانات النمو. وتتيح المدارس منصة فريدة لتحقيق فوائد متعددة للأطفال ومجتمعاتهم، ولذلك فإن التدخُّلات القائمة على المدرسة ينبغي:

- أن تكون موجَّهة بشكل خاص إلى الأطفال المعرَّضين للخطر (مثل البنات، والأطفال المنتمين إلى المجتمعات المحلية من السكان الأصليين، والجماعات الإثنية المهَمَّشة)؛
- أن تتصدّي لجميع أشكال سوء التغذية عن طريق القيام بتدخُّلات مصمَّمة بشكل محدد، تشمل التعليم المتعلق بالأغذية والتغذية؛
- اتباع نهج متعدد القطاعات، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالصحة والنظافة الصحية والصرف الصحي.

التوصية

2- يمكن للتدخُّلات الغذائية والتغذوية القائمة على المدرسة أن تكون أداة مفيدة في إعمال **حقوق الإنسان**، مثل الحق في الحصول على غذاء كافٍ وحقوق الطفل، ولا سيما حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. وإعمالاً لهذه الحقوق، فإن التدخُّلات القائمة على المدرسة ينبغي:

- أن تكون جزءاً من المنهج الدراسي في المدرسة؛
- أن تكفل قيام الحكومة والمعلِّمين وموظفي المدرسة الآخرين باحترام حق الأطفال في الحصول على تغذية جيدة، بما في ذلك احترام النظم الغذائية المحلية؛
- أن تحمي الأطفال من البيئات الغذائية غير الصحية أو غير المأمونة؛
- وأن تضمن وجود تدابير قوية لمعالجة حالات تضارب المصلحة.

التوصية

3- يمكن للتدخُّلات الغذائية والتغذوية القائمة على المدرسة أن **تحسّن التغذية بشكل مباشر** عن طريق تعزيز وتحسين ملاءمة وكفاية النظم الغذائية للطلبة من حيث الجودة والكمية، على امتداد الفترة من مرحلة ما قبل المدرسة إلى مرحلتي الدراسة بالمدارس الابتدائية والثانوية. ولتحسين جودة النظم الغذائية، فإن التدخُّلات القائمة على المدرسة ينبغي:

- أن تكون مبنية على الخطوط التوجيهية الغذائية القائمة على الأغذية الوطنية؛
- أن تُعزِّز التنوع الغذائي، بما في ذلك استخدام الأغذية التقليدية والمهمَلة وغير المستغلَّة

بالكامل، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين صون التنوع الأحيائي والاستدامة البيئية؛

- أن تستخدم بشكل استراتيجي المشتريات المحلية، مع التفاعل مع المزارعات والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وأن تتضمن الأغذية المقوَّاة أو المكمِّلات الغذائية إذا لم يكن من الممكن سد فجوة المغذِّيات بغير ذلك.

التوصية

4- يمكن للتدخُّلات الغذائية والتغذوية القائمة على المدرسة أن تُسهم في بناء **الاقتصاد المحلي وفي توفير فرص عمل**. إذ يمكن للمدارس، باعتبارها أسواقاً مؤسسية، أن تشجّع اللجوء إلى المصادر المحلية لتدبير الغذاء الصحي، وإقامة سلاسل توريد قصيرة، وإنشاء هياكل أساسية بديلة للتجزئة، بالإضافة إلى اتباع نُهُج زراعية-إيكولوجية مستدامة بشأن الزراعة. كما أن برامج التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي تربط إنتاج الأغذية المحلي بآليات الشراء والتوريد من أجل تقديم الوجبات المدرسية. ولكي يكون للتدابير القائمة على المدرسة تأثير على الأسواق المؤسسية ونظم الأغذية، فإن هذه التدابير ينبغي:

- أن تكفل التخطيط الدقيق في ظل بيئة مؤسسية وسياسية وقانونية ملائمة وأن تُنفَّذ في ظل تنسيق قوي في ما بين القطاعات، وأن تشمل مشاركة عدد كبير من الفاعلين في المجتمع المحلي، بما في ذلك المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والقطاع الخاص؛
- أن تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل المشاريع الصغيرة الحجم لتجهيز الأغذية، وذلك عن طريق عمليات الشراء المنظّم الذي يمكن التنبؤ به؛
- أن تخلق لدى الجهات الفاعلة ضمن سلاسل القيمة والتي لديها اهتمام شديد بالتغذية الحافز لإنتاج وتجهيز أغذية رفيعة الجودة من أجل تحقيق أعلى فوائد تغذوية للتلاميذ.

التوصية

5- يمكن للتدخُّلات الغذائية والتغذوية القائمة على المدرسة أن تُسهم في بناء نظم الحماية الاجتماعية للبلدان عن طريق العمل كشبكة حماية اجتماعية وعن طريق الحد من تأثير المخاطر الاقتصادية والاجتماعية على الأُسر والمجتمعات المحلية الضعيفة. ويمكن للمدارس أن تؤدّي دوراً وقائياً يحقق الحماية الاجتماعية وذلك بالحد من مخاطر استراتيجيات التكيف السلبية (مثلاً، التسرّب من المدرسة) التي قد تهدد كلاً من أساليب كسب العيْش الطويلة الأجل، والأمن الغذائي والتغذوي، والصحة، ولا سيما لصالح البنات. ولتحقيق آلية الحماية هذه، فإن التدخُّلات القائمة على المدرسة، ينبغي:

- أن تكون جزءاً من خطة حكومية شاملة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتعددة؛
- أن تكون مُدمَجة في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الجوع والفقر وسوء التغذية، وأن تحسّن كلاً من السلوكيات الساعية إلى التمتع بالصحة والنتائج المتعلقة بالصحة والتغذية؛
- أن تستهدف على نحو دقيق أشد الأطفال ضعفاً وأكثرهم صعوبة من حيث الوصول إليهم، بمَن في ذلك الأيتام، والأطفال المنتمون إلى المجتمعات المحلية من السكان الأصليين، والفئات الإثنية المهَمَّشة، والأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة.

التوصية

6- يمكن للتدخُّلات الغذائية والتغذوية القائمة على المدرسة، وخاصة **التعليم المتعلق بالأغذية والتغذية**، أن تزوّد الأطفال والمراهقين والعاملين في المدارس والمجتمعات المحلية بخبرات بشأن التعَلُّم مصممة لتحفيز عادات الأكل الصحية والسلوكيات الإيجابية الأخرى المتعلقة بالتغذية. ويمكن للحدائق المدرسية، بما في ذلك تربية المواشي على نطاق صغير، أن تساعد على تحسين التغذية والتعليم المتعلق بالتغذية. ويمكن للطلاب أن يتعلّموا كيفية زراعة الأغذية وتَعَهدها بالرعاية وحصادها في والحفاظ عليها والحد من الهدر في الغذاء عند القيام بإعداد وجبات مغذِّية. ولتحقيق الإمكانات الكاملة للتعليم الغذائي والتغذوي، فإن التدابير القائمة على المدرسة ينبغي:

- أن تكون جزءاً من المنهج الدراسي بالمدارس؛
- أن يُخطَّط لها بعناية مع تضمنها أهدافاً واضحة؛
- أن تتناول الأمن الغذائي والتغذية بطريقة شاملة، وأن تعزّز النظم الغذائية وأنماط العيش الصحية.

التوصية

7- تتطلب التدخُّلات الغذائية والتغذوية القائمة على المدرسة **تنمية القدرات** على نطاق شامل.

- ويحتاج المعَلِّمون وموظفو المدرسة الآخرون إلى اكتساب المعرفة والمهارات لكي يصبحوا عوامل ناجحة للتغيير من أجل إيجاد السلوكيات التغذوية الإيجابية. وهم لديهم الفرصة ليس فقط للتأثير على عادات الأكل عن طريق تعليم المواضيع الغذائية والتغذوية ولكن أيضاً لتناول مسائل أخرى، بما في ذلك الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل، ورعاية الأم والطفل. ويمكن للفاعلين الآخرين، مثل الوالدين وموردي الطعام وبائعي الأغذية والمزارعين، أن يستفيدوا من الدورات التعليمية أيضاً. ولتنفيذ هذه البرامج بنجاح، فإن التدخُّلات القائمة على المدرسة ينبغي:
- أن تضمن اتصاف المعَلِّمين والمنفّذين الآخرين بالقدرة والكفاءة اللازمتين لأن يصبحوا عوامل تغيير في اتجاه إيجاد نظم غذائية وأنماط عيْش صحية؛
- أن تضمن أن تكون المدارس مجهزة جيداً لتنفيذ هذه التدخُّلات؛
- أن تضمن أن تكون تنمية القدرات مصمَّمة تبعاً للأدوار الخاصة التي يؤدّيها شتى الفاعلين، بما في ذلك تشجيع التعليم عن طريق مادة دراسية شاملة.

التوصية

8- ينبغي أن تؤدّي التدخُّلات الغذائية والتغذوية القائمة على المدرسة إلى إيجاد بيئة **مدرسية تمكينية تُعزِّز النظم الغذائية والتغذية الصحية**. وينبغي في هذه التدخُّلات بوجه خاص:

- أن تضمن توافر أغذية مختلفة، بما في ذلك كثير من الفواكه والخضروات والبقوليات؛
- أن تنظّم الترويج للأغذية والمشروبات التي تكون ذات نسبة مرتفعة من الدهون والصوديوم/الملح والسكر وتنظم تسويقها وبيعها؛

- أن تضع سياسة مدرسية أو خطوطاً توجيهية بشأن الوجبات المدرسية أو الأطعمة التي تُجلب من المنزل.

التوصية

9- يمكن للتدخُّلات الغذائية والتغذوية القائمة على المدرسة أن تدعم **التغذية والخدمات الصحية**.

- ويمكن لرصد النمو و/أو لفحصه بشكل منتظم أن يساعد في الكشف عن الأطفال الذين يعانون من أشكال مختلفة من سوء التغذية والمشاكل الصحية. وفي هذا الصدد، ينبغي للتدخُّلات القائمة على المدرسة:
- أن تقدم هذه التدخُّلات تغذية عالية التأثير إلى الأطفال والمراهقين الذين يصعب الوصول إليهم؛
- أن يُنظر في القيام بتدخُّلات لتقديم المغذِّيات الدقيقة، مثل المكمِّلات، وتقوية الوجبات المدرسية عند نقاط الاستخدام، واستعمال الملح المعالج باليود، والحبوب الغذائية المقوَّاة؛
- أن تدعم التدخّلات السلوكيات والأنشطة الأخرى المعزِّزة للصحة، مثل تقديم مياه الشرب النظيفة، وتوفير أماكن لغسل اليدين، والبنية التحتية الملائمة المتعلقة بالصرف الصحي، وإزالة الديدان.

التوصية

10- تأتي التدخُّلات الغذائية والتغذوية القائمة على المدرسة بتكلفة، ولكن بسبب الأهداف المتعددة التي تنطوي عليها هذه التدخُّلات، فإن أي تحليل لفعالية التكاليف يكون مُعرَّفاً تعريفاً ضيقاً سيكون من شأنه بخس تقدير التأثير الكامل لتدابير التغذية القائمة على المدارس. وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية في زيادة حضور البنات والأولاد المدرسة بانتظام. وهذا يشكل أساساً للإنجاز التعليمي، ما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية الاقتصادية، وبالتالي زيادة الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي الوطني. وإيجاد مصادر تمويل مستمرة للتدخُّلات القائمة على المدارس يمكن أن يشكل تحدياً أمام كثير من بلدان الدخل المنخفض إلى المتوسط. بيد أن التدخُّلات القائمة على المدارس ينبغي:

- أن تكون جزءاً من الميزانية الوطنية؛
- أن يُخطَّط فيها لفترة انتقالية واضحة للانتقال من الدعم المقدَّم من المانحين إلى الدعم المحلي المستدام القائم على الميزانية، بدلاً من اللجوء إلى إنهاء البرامج فجأة؛
- أن تحظى بالدعم من وكالات الأمم المتحدة ومن شركاء آخرين، في ظل التنسيق الوثيق مع الحكومات وأصحاب المصلحة المحليين بغية ضمان أن تصبح البرامج جزءاً من استراتيجيات طويلة الأجل ومستدامة للحماية الاجتماعية تقودها البلدان بأنفسها.

12 الخلاصة

تُظهر وثيقة المناقشة هذه أن المدارس تتيح فرصة فريدة لتحسين التغذية باستخدام نهج منهجي متعدد القطاعات. فالحجج الاجتماعية والصحية والاقتصادية والأخلاقية في هذا الصدد تتآلف معاً في إطار المدارس وحولها. والنظرة إلى المدارس باعتبارها (نظاماً غذائياً) لتحسين التغذية هي نظرة تتيح إطلالة ثاقبة على ماهية التدخُّلات المطلوبة الرامية إلى التنفيذ والتي يلزم الجمع بينها لضمان تحقيق أفضل نتائج تغذوية ممكنة للأطفال في المدارس وأسرهم ومجتمعاتهم، حالياً وفي المستقبل على السواء.

وينبغي تصميم جميع التدخُّلات التغذوية لكي تكون مستدامة على المدى الطويل. كما ينبغي إبقاء أصحاب المصلحة على جميع المستويات على علم بذلك على نحو جيد وتشجيعهم على المشاركة، وإنشاء نظام للدعم والترابط يمتد من المدرسة والمستوى المحلي إلى المستويات المتوسطة للحكومة والقطاع الخاص وإلى الوزارات الحكومية والمنظمات الوطنية والشركاء الدوليين. كما أن جعل فوائد التدخُّلات المدرسية تتحقق على نطاق واسع هو أمر يتطلب القيادة من جانب الحكومة الوطنية وحكومات الأقاليم وسيطرتها على هذه العملية، وبينما ينبغي أن يكون ذلك هو الهدف في نهاية المطاف، فإن مشاركة المانحين وتقديمهم للدعم قد يكونان ضروريين في مراحل مختلفة.

ويعتقد المؤلفون والمساهمون في هذه الوثيقة أنه ينبغي إنشاء فرقة عمل لدعم الحكومات في الجهود الرامية إلى تعميم التغذية على مستوى المدارس. ويمكن أن يشارك في ذلك أصحاب المصلحة المتعددون من الخبراء الذين تعاونوا في هذه الوثيقة وأسهموا فيها و/أو تعاونوا مع الحكومات بشأن هذه الأنواع من الأنشطة حتى الآن.

المراجع

Aguayo VM, Paintal K, Singh G (2013). The Adolescent Girls' Anaemia Control Program: a decade of programming experience to break the inter-generational cycle of malnutrition in India. *Public Health Nutrition* 16, pp. 1667-1676.

Ahuja A, Baird S, Hamory Hicks J, Kremer M, Miguel E, Powers S (2015). *When should governments subsidize health*? *The Case of Mass Deworming*. World Bank Economic Review 29 (1): 9-24.

Alderman, H (2016). *Leveraging Social Protection Programs for Improved Nutrition*: *Summary of Evidence Prepared for the Global Forum on Nutrition-Sensitive Social Protection Programs*, 2015. World Bank: Washington, DC.

Beltrame DM, Oliveira CNS, Borelli T, de Andrade Cardoso S, Monegro ET, de Rosso V, Cora din L, Hunter D (2016). Diversifying institutional food procurement – opportunities and barriers for integrating biodiversity for food and nutrition in Brazil. *Revista Raízes*, Vol. 36 (2), July-December 2016.

Bundy D, Schultz L, Sarr B, Banham L, Colenso P, Drake L (2017). *The School as a Platform for Addressing Health in Middle Childhood and Adolescence*. In: Bundy D, de Silva N, Horton S, Jamison DT, Patton GC (Editors) (In press). *Disease Control Priorities in Developing Countries*. Third Edition, Volume 8: Child & Adolescent Health Development. World Bank: Washington, DC.

Bundy D, Burbano C, Grosh M, Gelli A, Jukes M, Drake L (2009). Rethinking School Feeding: Social Safety Nets, *Child Development and the Education Sector*. World Bank: Washington, DC. http://documents.wfp.org/stellent/groups/ public/documents/reports/wfp284207.pdf?_ga=2.200384551.824629473.1505987494761085348.1498481801 -.

Caniello M, Schneider S, Pauli R, Hunter D (2016). Revaluing institutional food procurement. *Revista Raízes*, Vol. 36 (2), July-December 2016.

Conselho Indigenista Missionario [Indigenous Peoples' Missionary Council] (CIMI, 2015). *Violence against the indigenous peoples in Brazil*. www.cimi.org.br/pub/relatorio2015/Report-Violence-against-the-Indigenous- Peoples-in-Brazil_2015_Cimi.pdf.

Das JK, Salam RA, Thornburg KL, Prentice AM, Campisi S, Lassi ZS (2017). *Nutrition in adolescents*: *physiology, metabolism, and nutritional needs*. Annals of the New York Academy of Sciences, 1393: 2133-.

De-Regil LM, Harding KB, Roche ML (2016). Preconceptional Nutrition Interventions for Adolescent Girls and Adult Women: Global Guidelines and Gaps in Evidence and Policy with Emphasis on Micronutrients. *The Journal of Nutrition*, 146: 1461s-1470s. http://jn.nutrition.org/content/1461461/7/S.full.

Drake L, Fernandes M, Aurino E, Kiamba J, Giyose B, Burbano C, Alderman H, Mai L, Mitchell A, Gelli A (2017). School Feeding Programs in Middle Childhood and Adolescence. Disease Control Priorities, Chapter 12, Third Edition (forthcoming).

Drake L, Woolnough A, Burbano C, Bundy D (Editors) (2016). *Global School Feeding Sourcebook*: *Lessons from 14 Countries* (*2016*). Imperial College Press, ISBN 9781783269112: New Jersey. https://openknowledge.worldbank.org/handle/1098624418/. License: CC BY-NC.

Espejo F, Burbano C, Galliano E (2009). *Home Grown School Feeding*: *A framework to link school feeding with local agricultural production*. World Food Programme: Rome.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2010). *A new deal for school gardens*. FAO: Rome. www. fao.org/docrep/013/i1689e/i1689e00.pdf.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2013). *Promoting healthy diet through nutrition education and changes in the food environment*: *an international review of actions and their effectiveness*. FAO: Rome

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Swensson LFJ (2015). *Institutional Procurement of Food from Smallholder Farmers*: *The Case of Brazil*. FAO: Rome.. www.fao.org/3/a-bc569e.pdf

Focusing Resources on Effective School Health (FRESH). *Monitoring and evaluation guidance for school health programs*: *thematic indicators*. www.savethechildren.org/atf/cf/%7B9def2ebe-10ae-432c-9bd0-df91d2eba74a%7D/FRESH_THEMATIC_INDICATORS.PDF.

Gelli A, Nesse K, Drake L (2010). *Home grown school feeding: Linking smallholder agriculture to school food provision*. Partnership for Child Development (PCD), working paper 212.

Global Child Nutrition Foundation (GNCF), World Food Programme (WFP) (2015). Executive Summary, 2014 Global Child Nutrition Forum. - http://hgsf-global.org/en/component/docman/doc_details/450-global-child-nutrition-forum-2014-executive-summary.

Global Panel on Agriculture and Food Systems for Nutrition (2016). *Food systems and diets*: *Facing the challenges of the 21st century*. www.glopan.org/foresight.

High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition (HLPE) (2017). *Nutrition and Food Systems*: A Report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition, September 2017. Committee on World Food Security (CFS), FAO: Rome.. www.fao.org/fileadmin/user_upload/hlpe/hlpe_documents/HLPE_Reports/HLPE-Report-12_EN.pdf .

International Food Policy Research Institute (IFPRI) (2016). *Global Nutrition Report 2016*: *From Promise to Impact – Ending Malnutrition by 2030*. IFPRI: Washington, DC.

International Policy Center for Inclusive Growth (IPC-IG), World Food Programme (WFP) (2013). *Structured demand and smallholder farmers in Brazil*: *the case of PAA and PNAE*. IPC-IG, WFP: Brasilia.

International Panel of Experts on Sustainable Food Systems (IPES) 2016. From Uniformity to Diversity: *A paradigm shift from industrial agriculture to diversified agroecological systems*. www.ipes-food.org/images/Reports/UniformityToDiversity_FullReport.pdf .

Kristjansson EA, Gelli A, Welch V, Greenhalgh T, Liberato S, Francis D and Espejo F (2016). Costs, and cost-outcome of school feeding programs and feeding programs for young children: Evidence and recommendations. *International Journal of Educational Development*, 48, pp. 79-83.

Lobstein T, Jackson-Leach R, Moodie ML, Hall KD, Gortmaker SL, Swinburn BA, James WPT, Wang Y, McPherson K (2015). Child and Adolescent Obesity: Part of a Bigger Picture. *The Lancet* 385.9986: 2510-2520.

Morgan K, Bastia T, Kanemasu Y (2007). *Home Grown*: *The New Era of School Feeding*. World Food Programme (WFP) project report. WFP: Rome.

Morgan K, Sonnino R (2008). *The school food revolution*: *public food and the challenge of sustainable development*. Earthscan Publications: London, Washington DC.

Patton GC, Sawyer SM, Santelli JS, Ross DA, Afifi R, Allen NB (2016). Our Future: A Lancet Commission on Adolescent Health and Wellbeing. *The Lancet* 387.10036: 2423-2478.

Prentice AM, Ward KA, Goldberg GR, Jarjou LM, Moore SE, Fulford AJ (2013). Critical windows for nutrition interventions against stunting. *American Journal of Clinical Nutrition* 97: 911-918.

Psaki, SR (2014). *Addressing early marriage and adolescent pregnancy as a barrier to gender parity and equality in education*. Background Paper for the 2015 UNESCO Education for All Global Monitoring Report. Population Council: New York.

Suberg J, Sabates-Wheeler R (2011). Linking agricultural development to school feeding in sub-Saharan Africa: theoretical perspectives. *Food Policy*, Vol. 36, pp. 341-349.

United Nations Educational, Cultural and Scientific Organization (UNESCO) (2013). *Sub-Saharan Africa 2013 EFA Report*. Global Education for All Meeting: Muscat, Sultanate of Oman, May 122014 ,14-. www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ ED/ED_new/pdf/AFR-ENG.pdf .

Universal Basic Education Commission (UBEC) (2013). www.informationng.com/tag/universal-basic-education- commission.

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (2013). التعليق العام رقم 15. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G1312/428//doc/G1342812.DOC?OpenElement

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1999: 6 و8 و21. www.refworld.org/publisher,CESCR,GENERAL,,,,0.html

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (تم الرجوع إليه في سبتمبر/أيلول 2017). ما هي حقوق الإنسان؟ www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx

Victoria CG, de Onis M, Hallal PC, Blossner M, Shrimpton R (2010). Worldwide timing of growth faltering: revisiting implications for interventions. *Pediatrics* 125: 473480-.

World Bank (2017), *World Bank Country and Lending Groups*.

World Health Organization (WHO) (2008). https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519

Global anaemia prevalence and number of individuals affected. www.who.int/vmnis/anaemia/prevalence/summary/anaemia_data_status_t2/en .

منظمة الصحة العالمية (2009). انتشار نقص فيتامين ألف في صفوف السكان المعرضين للمخاطر في العالم: 1995-2005. قاعدة البيانات العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نقص فيتامين ألف. منظمة الصحة العالمية: جنيف.

World Health Organization (WHO) (2015). *Healthy Diets Factsheet No. 394* (updated September 2015). www.who.int/ mediacentre/factsheets/fs394/en/.

(محدَّثـــــــــة فـــــي سبتمبر/أيلول 2015).

World Health Organization (WHO) (2017). *Five Keys to a Healthy Diet*. www.who.int/nutrition/topics/5keys_healthydiet/en/.. World Health Organization (WHO) (2017). Second Globa

(سيصدر قريباً).

منظمة الصحة العالمية. المكتبة الإلكترونية للبيّنات حول إجراءات التغذية. (تمت زيارته في أيلول/سبتمبر 2017). www.who.int/elena/ar

World Health Organization Western Pacific Regional Office (WHO WPRO) (2016). *Be smart drink water*: *a guide for school principals in restricting the sale and marketing of sugaring drinks and around schools*.

Wright L, Epps J (2015). *Coping strategies, their relationship to weight status and food assistance food programs utilized by the food insecure in Belize. Integrated Crop Pollination Project* (IPCBEE). www.ipcbee.com/vol81012-/ICBET2015-Y0011.pdf.

الملحق - دراسات حالات إفرادية قائمة على الأدلة

ألف-	الوصول إلى المراهقين في الهند بتدخُّلات تغذوية أساسية على نطاق واسع	38
باء-	التغذية المدرسية في حالات الطوارئ	41
جيم-	برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا في ملاوي	44
دال-	برنامج التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي يشكل مكسباً للجميع في غانا	47
هاء-	البرنامج الوطني البرازيلي للتغذية المدرسية	52
واو-	برنامج التغذية المدرسية في كابو فيردي	54
زاي-	اختبار تجريبي لمبادرة منظمة الصحة العالمية المتعلقة بالمدارس الصديقة للتغذية في بنن وبوركينا فاسو	57
حاء-	تنويع التغذية المدرسية والشراء المؤسسي للأغذية في البرازيل	60
طاء-	التنوّع الأحيائي الغذائي والتغذوي في مقاطعة بوسيا بغربي كينيا	64
ياء-	سلوفينيا: معايير الوجبات المدرسية المتوازنة تغذوياً	67
كاف-	الفلبين: اختيارات الأغذية والمشروبات الصحية في المدارس	70
لام-	برنامج التغذية المدرسية في بوتسوانا – الاعتماد على النفس والإدارة الجيدة	73

ألف- الوصول إلى المراهقين في الهند بتدخُّلات تغذوية أساسية على نطاق واسع

دراسة حالة إفرادية مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) – الهند (2006-2017)

الهند هي موطن لأكثر من 253 مليون مراهق، أي نحو 20 في المائة من مجموع المراهقين في العالم (تعداد 2011). وفي ظل معاناة فتاة واحدة من كل فتاتين مراهقتين وفتى واحد من كل ثلاثة فتيان مراهقين (من سن 15 إلى 19 عاماً) من فقر الدم (المعهد الدولي للعلوم السكانية وآخرون، 2006)، ظل التصدي لفقر الدم لدى المراهقين أولوية وطنية لدى الحكومة الهندية. وتقوم الحكومة الوطنية وحكومات الولايات، مدعومة بدعم تقني من اليونيسيف والشركاء، بتنفيذ برنامج مكافحة فقر الدم لدى المراهقين من الفتيات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و19 عاماً وذلك عن طريق المدارس ومراكز أنغانوادي المجتمعية[7]. وتنتهج استراتيجية البرنامج نهجاً يتمثل في تحديد يوم ثابت ومكان ثابت، ويتألف من أربعة عناصر هي: (1) مكمِّلات الحديد وحمض الفوليك الأسبوعية؛ (2) برنامج لمدة ستة أشهر لإزالة الديدان بغية الوقاية من الإصابة بالديدان الطفيلية؛ (3) الفحص والإحالة في ما يتعلق بفقر الدم المعتدل/الشديد؛ (4) تقديم المشورة والدعم في مجال التغذية وتعليم الأمور الصحية من أجل تحسين النظام الغذائي والوقاية من فقر الدم (حكومة الهند، 2012).

وقد اتّبع توسيع نطاق برنامج مكافحة فقر الدم لدى المراهقين في الهند، بدعم تقني من اليونيسيف، دورة برنامجية من خمس مراحل تركز على المعرفة وهي: توليد الأدلة، والابتكار، والتقييم، والاستنساخ، والتعميم. وهذا البرنامج، الذي بدأ بمرحلة توليد الأدلة في عام 1995 (والتي غطت 8.8 مليون فتاة مراهقة)، قد ركز بصورة رئيسية على معالجة ارتفاع معدل انتشار فقر الدم لدى المراهقات عن طريق منصّات تعمل داخل المدرسة وخارجها (مراكز أنغانوادي) أثناء مراحل الابتكار والتقييم والاستنساخ. وبحلول نهاية عام 2011، كان يجري تنفيذ البرنامج في 13 ولاية، وغطّى 27.6 مليون فتاة مراهقة، كان 16.3 مليون منهن يذهبن إلى المدرسة و11.3 مليون منهن خارج المدرسة (Aguayo وآخرون، 2013). وبناء على النتائج الواعدة والدروس المستفادة من هذا البرنامج، قامت الحكومة الهندية في عام 2012 بتوسيع نطاق البرنامج وأطلقت البرنامج الوطني لمكافحة فقر الدم لدى المراهقين (ويشار إليه أيضاً باسم برنامج ويفس: WIFS Program)، من أجل توسيع نطاق فوائد مكافحة فقر الدم لكي يشمل جميع الفتيات المراهقات والفتيان المراهقين في جميع أنحاء البلد. وبحلول نهاية عام 2015، كان البرنامج الوطني لمكافحة فقر الدم لدى المراهقين قد وصل إلى أكثر من 30 مليون فتاة وفتى من المراهقين عن طريق المدارس أو المنصات المجتمعية (حكومة الهند، 2015-2016).

7 هذه هي المراكز المرتكزة على القرى والتابعة للبرنامج الهندي للخدمات المتكاملة لتنمية الطفل.

وقد استعرضت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مؤخراً الأدلة التي أتاحتها الدراسات الاستقصائية الوطنية والدراسات البحثية في جنوب آسيا (بما فيها الهند) بشأن الحالة التغذوية والبرامج المتعلقة بالفتيات المراهقات. وخلص الاستعراض إلى أن التعليم المتعلق بالتغذية هو والتدخُّلات الرامية إلى تغيير السلوكيات، بالاقتران مع البرنامج الوطني لمكافحة فقر الدم لدى المراهقين وبرنامج "إزالة الديدان" قد أديا إلى تحسين المعرفة لدى الفتيات المراهقات بشأن الوقاية من فقر الدم وبشأن فوائد التنوع الغذائي، فضلاً عن زيادة تركيز الهيموغلوبين وانخفاض انتشار فقر الدم المعتدل والشديد (Aguayo وPaintal، 2017). وأبرز الاستعراض أيضاً أنه مع تزايد عدد الفتيات المراهقات والفتيان المراهقين الذين يحضرون المدارس ويستمرون بعد ذلك في التعليم الثانوي، يمكن للمدارس أن تساعد على ضمان الفحص المنتظم للتغذية وما يتعلق بها من تعليم ومكمِّلات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للفتيات المراهقات اللاتي يذهبن إلى المدارس أن يصبحن نماذج فعالة تقتدي بهن الفتيات غير الدارسات بالمدارس (منظمة الصحة العالمية، 2006). والبرنامج الوطني لمكافحة فقر الدم لدى المراهقين في الهند، الذي يهدف إلى الوصول إلى نحو 108 ملايين من الفتيات والفتيان المراهقين بحلول عام 2021، يشكل مثالاً جيداً على برنامج للتغذية واسع النطاق يجمع بين وزارات التعليم والصحة وتنمية المرأة والطفل بقصد تزويد جميع المراهقين بخدمات التغذية الأساسية، وتقديم المشورة والدعم إليهم، ووضع حد للحرمان التغذوي بين الأجيال (Aguayo وPaintal، 2017).

المراجع

Aguayo, VM, Paintal K, Singh G (2013). The Adolescent Girls' Anaemia Control Program: a decade of programming experience to break the inter-generational cycle of malnutrition in India. *Public Health Nutrition* 2013. 16 (9): 1667-76.

Aguayo VM, Paintal K (2017). Nutrition in adolescent girls in South Asia. *The BMJ,* 357: p. j1309.

Government of India (2016). Annual Report of the Ministry of Health and Family Welfare, 2015-16. http://mohfw.gov.in/documents/publications/annual-report-department-health-family-welfare-year-2015-16/annual-report-department-health-family-welfare-year-2015-16.

Government of India, Ministry of Health and Family Welfare (2012). Operational framework: Weekly iron and folic acid supplementation program for adolescents.

International Institute of Population Sciences (2006). *National Family Health Survey (NFHS-3) (2005-06*). International Institute of Population Sciences and Macro International: Mumbai and Calverton, Maryland. http://dhsprogram.com/pubs/pdf/frind3/00frontmatter00.pdf.

Office of the Registrar General & Census Commissioner, Ministry of Home Affairs, Government of India (2011). Census 2011. http://censusindia.gov.in/.

World Health Organization (WHO) (2006). *Adolescent Nutrition: A Review of the Situation in Selected South-East Asian Countries*. http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/204764/1/B0239.pdf.

باء- التغذية المدرسية في حالات الطوارئ

دراسة حالة إفرادية مقدَّمة من برنامج الأغذية العالمي - سوريا (2016) والهند (2014)

يشكل برنامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ التابع لبرنامج الأغذية العالمي جزءاً لا يتجزأ من عمليات الإنعاش وشبكة أمان في حالات الطوارئ. وفي عام 2015، قدم برنامج الأغذية العالمي وجبات مدرسية إلى 6.5 مليون طفل في مناطق تشهد حالات طوارئ وحالات ما بعد الطوارئ في 24 بلداً.

وينبغي في تنفيذ برامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ أن يأخذ هذا التنفيذ في الاعتبار عوامل عديدة، ولكن أولاً وقبل كل شيء مسألة ما إذا كانت توجد حكومة تؤدّي مهامها. فإذا كان الأمر كذلك، سيقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم الخارجي إذا لزم، ولكن يجب على الحكومة أن تتحمل المسؤولية عن التغذية المدرسية الطارئة. أما إذا كانت توجد حكومات تؤدّي مهامها جزئياً، فكثيراً ما تكون مشاركة برنامج الأغذية العالمي أكبر، فيقدِّم الدعم التقني حسب الحاجة. وفي حالة عدم وجود حكومة تؤدّي مهامها، يضطلع برنامج الأغذية العالمي عندئذٍ بدور نشط في تنفيذ برامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ.

وقبل تنفيذ برنامج للتغذية المدرسية في حالات الطوارئ، يكون من الضروري تقييم طبيعة حالة الطوارئ والأخطار المحتملة التي تواجه الأطفال الذين يدرسون بالمدارس. فالمخاطر المتعلقة بالأخطار الطبيعية أو بالعدوى أو النزاع قد تشكل مصادر خطر على سلامة الأطفال الذين يغادرون منازلهم لحضور برامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ. ويمكن أن تشكل هذه المخاطر عوائق أمام الأطفال الذين يتلقون التعليم في حالات الطوارئ.

وتهدف برامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي إلى إحداث تأثير على التغذية والتعليم على السواء. ومع أن التصدي لانعدام الأمن الغذائي هو الهدف الأساسي من برامج التغذية المدرسية الطارئة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي، فإن دعم التعليم في حالات الطوارئ يشكل أيضاً أولوية. وتشتمل النتائج المتعلقة بالتغذية على تحسين حصول المستفيدين من الوجبات المدرسية على الأغذية المغذِّية والمتنوعة، كما تشتمل على تحسين حالتهم من حيث التغذية والصحة. وتشمل النتائج المتعلقة بالتعليم تحسين إمكانية الحصول على التعليم أمام المستفيدين من الوجبات المدرسية وذلك من حيث معدلات القيْد بالمدارس ومعدلات الحضور، والحد من التغيب بسبب المرض

الحرب الحامية الوطيس والتشرّد ومحدودية إمكانية الوصول:

سوريا

في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، قدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 13.5 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة في سوريا، وكثير منهم لاجئون أو مشردون داخلياً. وقد أُجبر أكثر من نصف السكان السوريين على مغادرة ديارهم منذ بدء الحرب في عام 2011.

فنظام التعليم الذي كان فيما سبق يؤدّي مهامه بشكل جيد في سوريا قد تأثّر بالأزمة تأثراً كبيراً. وقد جرى تدمير مدرسة من كل ثلاث مدارس، ما جعل مئات الآلاف من المعَلِّمين وموظفي المدارس غير قادرين على العمل. وحدث في المناطق التي شهدت تدفقاً من المشرَّدين داخلياً أن أدّى ذلك إلى اكتظاظ في الفصول الدراسية، إذ يوجد في كثير من الأحيان 60 طالباً في الصف الواحد وتنظَّم الدراسة على نوبتين في اليوم. وفي عام 2015، قُدر أن أكثر من 600 000 طفل في سن الدراسة كانوا يوجدون في مناطق محاصَرة وأن نحو2.1 مليون طفل لم يكونوا ملتحقين بالمدارس. ويشكل التشرد والفقر واعتبارات السلامة والأمن العوامل الرئيسية التي تمنع الأطفال من الدراسة بالمدارس. وينفر أولياء الأمور من إرسال أطفالهم إلى المدارس في مناطق النزاع المسلح.

وفي عام 2014، بدأ برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع اليونيسيف ووزارة التربية السورية، برنامجاً للتغذية المدرسية الطارئة في مناطق الاستقرار النسبي، وكان معظمها في مناطق المشردين داخلياً. ونظرا إلى الأزمة غير المستقرة بشكل حاد، كان لا بد من تصميم برنامج للتغذية المدرسية في حالات الطوارئ يجعل الطعام المقدم ذا مدة صلاحية ممتدة ويصل إلى أكبر عدد ممكن من الطلاب. ويقوم برنامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ بتوزيع أصابع من التمر منتَجة محلياً ومُقوّاة بالفيتامينات والمعادن على عدد يقدر بنحو 375 000 طفل يومياً.

وخلال الفترات المستقرة نسبياً، كان من الممكن توزيع أصابع التمر في المناطق المحاصَرة. وهذه الأصابع هي ذات محتوى مرتفع من المغذّيات وكثيفة الطاقة وعملية لأغراض النقل والتخزين. ويمكن أيضاً أثناء فترات عدم الاستقرار والقتال المسلح توزيع أصابع التمر المخزَّنة في المدارس.

وأفاد المشاركون في المقابلات بأن برامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ لم تدفع أولياء الأمور إلى إرسال أطفالهم إلى المدرسة أثناء فترات النزاع المسلح الشديد. وعلى الرغم من برنامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ الذي يقدم إلى الطلبة الطعام في المدرسة، فإن أولياء الأمور يُبقون الأطفال خارج المدرسة عندما تتطلب السلامة والأمن ذلك.

تقييم للوجبات المدرسية من حيث كونها شبكة أمان: الهند

من بين الدراسات القليلة التي أُجريت بشأن برامج التغذية المدرسية وأثرها على مؤشرات النتائج المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته، دراسة أُجريت في المناطق التي تعاني من الجفاف الشديد في ولاية

'أندرا براديش' بالهند، وهي دراسة قيَّمت الآثار الصحية للتغذية المدرسية في أوقات الأزمة. وأطلقت الحكومة الهندية نظام وجبة منتصف اليوم في ولاية 'أندرا براديش' في عام 2003، حيث قدمت وجبة في منتصف اليوم إلى الأطفال في جميع المدارس الابتدائية العامة والخاصة (Singh وآخرون، 2014).

وكان الهدف من الدراسة هو تحديد ما إذا كان برنامج التغذية المدرسية في منتصف اليوم يعوض الآثار السلبية للجفاف على صحة الأطفال وما إذا كان يمكن أن يكون مضاداً للحرمان التغذوي المبكر الناجم عن الجفاف في السنوات السابقة. وبحثت الدراسة مجموعتين من أطفال المدارس الابتدائية المتضررين من فترات الجفاف الشديد الذين تلقوا الوجبة المدرسية في منتصف اليوم لمدة بلغت في المتوسط تسعة أشهر (Singh وآخرون، 2014).

وحددت الدراسة أن الأطفال في المناطق المنكوبة بالجفاف قد شهدوا انخفاضاً في المتحصل التغذوي أثر سلباً على صحتهم، وهو ما كان واضحاً في وزنهم وطولهم. وفي هذه الحالات، وفر برنامج وجبة منتصف اليوم شبكة أمان تستهدف الأطفال الذين يكونون قد عانوا من الحرمان الصحي والتغذوي في وقت سابق من حياتهم بسبب الجفاف. وقد تم تقديم برنامج وجبة منتصف اليوم بغية المساعدة على تحسين المتحصل التغذوي خلال فترة الدراسة بالمدرسة الابتدائية، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى التغذية والصحة والتنمية المعرفية. وخلصت الدراسة إلى أن المشاركة في برنامج وجبة منتصف اليوم قد ساعدت الطلبة عن طريق تعويض بعض الحرمان الصحي والتغذوي الذي عانوا منه في وقت سابق (Singh وآخرون، 2014).

المراجع

Singh A, Park A, Dercon S (2014). School Meals as a Safety Net: An Evaluation of the Midday Meal Scheme in India. *Economic Development and Cultural Change*, University of Chicago Press, 62(2): 275-306 (published online 2013).

جيم- برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا في ملاوي

دراسة حالة إفرادية مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة) – ملاوي (2016)

يشكل برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا مبادرة تعاون إنمائي مبتكرة مقدَّمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة) وبرنامج الأغذية العالمي والحكومة البرازيلية ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. وقد نُفذت هذه المبادرة الرئيسية للحماية الاجتماعية في خمسة بلدان أفريقية (إثيوبيا، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر، والسنغال) في الفترة ما بين عامي 2012 و2017، بهدف تعزيز أوجه التآزر بين التدخُّل الزراعي والتغذية المدرسية كمبادرة رئيسية للحماية الاجتماعية. وعن طريق شراء الأغذية محلياً، يقوم برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا بتقديم الدعم الزراعي وإمكانية الوصول إلى الأسواق بشكل مستقر إلى المزارعين عن طريق ربطهم بمبادرات الوجبات المدرسية القائمة. ويهدف البرنامج إلى تحقيق هدف مزدوج هو: تحسين أمن الدخل للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتحسين الوضع التغذوي للأطفال في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، 2014؛ Gyoeri وآخرون، 2016).

وفي عام 2012، بُدئ في القيام بأنشطة 'برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا' في المناطق الجنوبية من ملاوي و'مانغوتشي' و'فالومبي'. وقد اختيرت هذه المقاطعات بسبب إمكاناتها القوية للإنتاج الزراعي وارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل للجميع، 2016).

وقُدمت إلى منظمات المزارعين المسؤولة عن التوريد إلى المدارس استراتيجيات لدعم الإنتاج، بما في ذلك إمكانية الحصول على البذور، وعلى المساعدة التقنية للإنتاج المستدام، والتنويع التغذوي، ومهارات الإدارة ومباشرة الأعمال التجارية، وتشييد مستودعات. ويشتمل أيضاً عنصر دعم الإنتاج على الأخذ بفكرة الحدائق المدرسية بغية تزويد المجتمعات المحلية بالمعارف والمهارات في مجال التغذية والإنتاج الزراعي المستدام (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، 2014؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل للجميع، 2016).

وقد ولَّد البرنامج العديد من الفوائد وقدم نظرات ثاقبة بشأن تطوير مبادرات التغذية المدرسية المستدامة والمراعية للتغذية والمرتبطة بالزراعة المحلية وبالزراعة التي يقوم بها أصحاب الحيازات الصغيرة. وتشمل هذه الفوائد والنظرات ما يلي:

تكثيف الزراعة المستدامة: انطوى نشاط دعم الإنتاج في أفريقيا الذي قام به 'برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا' على مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على توليد فوائض واعتماد ممارسات زراعية أكثر استدامة وزيادة الإنتاجية. فقد اشترت المدارس المشارِكة في البرنامج 361 مليون طن متري من الأغذية من منظمات المزارعين المدعومة من هذا البرنامج في الفترة 2014- 2016، وهي مشتريات استفاد منها 065 10 طالباً. وهذا يعادل زيادة بنسبة 284 في المائة في مبيعات منظمات المزارعين عن طريق 'برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا' خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2015. وأفاد المزارعون بأن الدخل المستمد من المبيعات إلى المدارس قد استُثمر في الإنتاج وأن كثيراً من المزارعين قد انتقلوا إلى سلع ذات قيمة أعلى. وأتاحت لهم الزيادات في الدخل شراء المزيد من الأراضي وشراء لوازم إنتاج وبناء مساكن (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل للجميع، 2016؛ وGyoeri وآخرون، 2016).

وقد كان لهذه النتائج أثر إيجابي على الأمن الغذائي للأسر المعيشية، ونجحت الاستراتيجية في إشراك المزارعات اللائي أصبحن أكثر نشاطاً في إدارة منظمات المزارعين وتعاونياتهم.

التنويع الزراعي المراعي لاعتبارات التغذية: أسهم 'برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا' في تنويع النظام والأمن الغذائيين للمجتمع. فعن طريق دعم الإنتاج من جانب البرنامج، أصبح إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر تنوعاً، وتمكن المنتجون من تلبية طلب المدارس على مجموعة واسعة من السلع، بما في ذلك الحبوب والبقول والخضراوات والدرنات والفواكه واللحوم. وقد أسهم ذلك ليس فقط في تنويع النظام الغذائي في المدارس ولكن أيضاً في الاستهلاك المنتظم للأغذية المتنوعة والمغذِّية في المنزل. وقد تلقت اللجان المدرسية تدريباً في مجال التغذية وبدأت في إعادة إنتاج قوائم الطعام المدرسية في المنزل، وإدراج الأغذية الجديدة في نظامها الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل للجميع، 2016؛ وGyoeri وآخرون، 2016).

سيطرة الحكومة والبيئة التمكينية: في إطار 'برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا'، جرى الاضطلاع أيضاً بأنشطة داعمة للإنتاج في أفريقيا في شراكة مع المنظمة غير الحكومية "نحن ننفّذ" (We Effect) المعنية بمكافحة الفقر، ونُفذت هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع موظفي تنمية الزراعة والإرشاد الزراعي في ملاوي ومكتب تنمية الزراعة في المقاطعات، وذلك من أجل تعزيز السيطرة الكاملة للحكومة على المبادرات. وشارك أصحاب المصلحة في إطار هذا البرنامج في شتى الاجتماعات التشاورية وحلقات العمل والأحداث التي نُظمت لتبادل المعرفة مع الشركاء المنفذين وأعضاء المجتمع المدني وممثلي المدارس والمكاتب الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي. وقد ساعدت هذه الأحداث في تبادل المعرفة وفي اجتذاب موارد إضافية من أجل توسيع نطاق التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي من حكومة ملاوي وكذلك من الشركاء الدوليين. وسهلت هذه العمليات، بدورها، تهيئة بيئة مواتية للوجبات المدرسية ولبرامج المشتريات المؤسسية، تاركة للحكومات والمجتمع

المدنـي المحلـي مجـالاً للتعـاون والعمـل فـي هـذه الميادیـن (منظمـة الأغذية والزراعـة، وبرنامـج الأغذية العالمـي، 2014؛ ومنظمـة الأغذيـة والزراعـة، وبرنامـج الأغذيـة العالمـي، ومركز السياسـات الدولية من أجل النمو الشـامل للجميـع، 2016).

وتقـوم الحكومـة حاليـاً بصياغـة سياسـتها الوطنيـة المتعلقـة بالصحـة والتغذيـة المدرسـية، التـي تعطـي الأولويـة فـي اسـتراتيجياتها للتغذيـة المدرسـية ذات المنشـأ المحلـي. وفـي الوقـت نفسـه، يهـدف النهـج الواسـع النطـاق للقطـاع الزراعـي الـذي تتبعـه الإدارة إلى تعزيـز مشـاركة المزارعين من أصحـاب الحيازات الصغيـرة فـي الأسـواق عـن طريـق دعـم الشـراء المؤسسـي للأغذيـة مـن أجـل الوجبـات المدرسـية.

المراجع

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), World Food Program (WFP) (2014). *Promoting local food assistance in the African continent: Purchase from Africans for Africa*. FAO and WFP: Rome.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), the World Food Programme (WFP), International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG) (2016). *PAA Africa program midterm monitoring report: Malawi*. FAO, WFP and IPC-IG: Rome and Brasilia.

Gyoeri M, Miranda AC, Soares F (2016). Linking vulnerable smallholder farmers to school feeding programs: The experience of PAA Africa. *Policy in Focus,* 13 (2). IPC-IG and the United Nations Development Program (UNDP): Brasilia.

دال- برنامج التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي يشكل مكسباً للجميع في غانا

دراسة حالة إفرادية مقدمة من شراكة غانا من أجل نماء الطفل، وجامعة إمبيريال بلندن – غانا (2016-2013)

تشير النتائج الأولية إلى أن برنامج التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي في غانا يحسن الفرص التعليمية للأطفال، ولا سيما البنات، ويعزز الدخل الزراعي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

وجرى تمويل تقييم التأثير تمويلاً مشتركاً من جانب مؤسسة دبي العطاء، ومؤسسة 'بيل وميليندا غيتس' للنفع العام، والبنك الدولي، وحكومة غانا. وقد ركز تقييم التأثير، الذي صُمِّم على أنه تجربة عشوائية ومسيطَر عليها، على برنامج تجريبي مبتكر نُفذ بين عامي 2013 و2016. واستند تصميم الدراسة إلى أدلة تثبت قيمة التغذية المدرسية في دعم النتائج التعليمية.

النتائج الأولية الرئيسية للتقييم

1- تحقيق زيادة بنسبة 12 في المائة في القيد بمدارس مرحلة الطفولة المبكرة وانخفاض بنسبة 7 في المائة في حالات التغيّب في التعليم الابتدائي في المجتمعات المحلية التي توجد بها تغذية بالمدارس.
2- حسين نتائج تعَلُّم القراءة والكتابة بنسبة 13.5 في المائة للبنات في المدارس التي تأخذ بنظام التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي.
3- ازدادت لدى ثلث مجموع الأُسر المعيشية قيمة مبيعاتها الزراعية في المناطق التي تأخذ بنظام التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي.

وشُكِّل فريق بحثي مشترك يضم الشراكة من أجل نماء الطفل، ومعهد نوغوتشي التذكاري للبحوث الطبية، ومعهد البحوث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، قام بالتركيز على تصميم جمع البيانات من نتائج البحوث وتحليلها تحليلاً أولياً. وفي الوقت نفسه، نُفذ البرنامج التجريبي تحت قيادة برنامج التغذية المدرسية في غانا والشراكة من أجل نماء الطفل بالتعاون مع شركاء دوليين ومحليين آخرين. وشملت الدراسة 116 مدرسة في 58 مقاطعة في أنحاء مناطق البلد العشر. ولم تحصل 58 مدرسة من هذه المدارس على أي تدخُّل صحي (مراقبة صحية)، بينما تلقت 29 مدرسة وجبات مدرسية فقط (عادية)، وتلقت 29 مدرسة وجبات مدرسية تم شراؤها من المزارعين المحليين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى جانب مساحيق مغذِّيات دقيقة، وتثقيف بشأن إزالة الديدان وتثقيف صحي (Gelli وآخرون، 2016).

وعلى وجه الإجمال، شملت عينة التقييم أكثر من 500 5 طفل من أطفال المدارس و500 4 مزارع من 360 منظمة قائمة على المزارعين. وجرى جمع بيانات نوعية وكمية من أجل المؤشرات التعليمية والصحية والتغذوية والزراعية الرئيسية. وركز البرنامج التجريبي للتغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي على مكونين رئيسيين، هما:

1- **التدخُّل الزراعي**، ويهدف إلى تيسير إقامة صلات سوقية أقوى بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وبرنامج التغذية المدرسية في غانا. وكانت الفكرة وراء التدخّل هي أنه سيؤدّي إلى زيادة إنتاج المزارعين ومبيعاتهم ودخلهم وبالتالي تحسين أسباب عيْش المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز الاقتصادات المحلية.

2- **التدخُّل التغذوي**، ويهدف إلى تحسين تعليم أطفال المدارس وصحتهم وتغذيتهم عن طريق ما يلي: (1) تقديم وجبات تغذوية من برنامج التغذية المدرسية في غانا- وقد جرى تحسين الوجبات المدرسية كماً وكيفاً عن طريق استخدام أداة تخطيط الوجبات المدرسية، واستحداث أوان للقياس اليدوي، والأخذ بمساحيق المغذِّيات الدقيقة؛ و(2) التواصل الرامي إلى تغيير السلوك بغية تحسين الممارسات المتعلقة بالتغذية والصحة والنظافة الصحية على مستوى كل من المدرسة والأُسرة المعيشية والمجتمع المحلي؛ و(3) إزالة الديدان بالارتكاز على المدرسة.

الاستنتاجات الأولية

ركزت التحليلات الأولية على التأثير من حيث النتائج الرئيسية في المجالات التعليمية والصحية والزراعية. وقورنت البيانات التي جُمعت من الأطفال والأسر المعيشية في المدارس المحسَّنة والمدارس العادية بنتائج مثيلاتها في المدارس الموضوعة تحت المراقبة.

التعليم

ارتفعت معدلات القيْد في رياض الأطفال بنسبة 12 في المائة في المدارس العادية بالمقارنة مع المدارس الموضوعة تحت المراقبة. ولم يلاحظ سوى زيادة طفيفة قدرها 2 في المائة في حالة المدارس الابتدائية، وهو ما كان متوقعاً بسبب معدل الحضور شبه الشامل في المدارس الابتدائية في غانا. وانخفض التغيب عن المدارس بنسبة 7 في المائة في المدارس التي تتلقى البرنامج العادي، في حين لم يلاحظ حدوث مثل هذا الانخفاض في المدارس الموضوعة تحت المراقبة.

وبالإضافة إلى ذلك، أشار التحليل إلى أن التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي قد حسنت درجات الاختبار في الرياضيات ومحو الأمية في حالة البنات، بوجه خاص، بالمقارنة ببرنامج التغذية المدرسية في غانا (نحو 10 في المائة). وقد حدث أيضاً تأثير على الإدراك لدى الفتيات (كما يقاس بزيادة الدرجات في مهام المعالجة البصرية)، مع تحقّق أثر يبلغ نحو 8 في المائة. ويمكن دعم هذا الأثر عن طريق توفير مساحيق المغذِّيات الدقيقة المتعددة، التي خلصت البحوث السابقة إلى أنها تعزّز

القدرة الإدراكية المعرفية، وخاصة لدى السكان الذين يعانون من مستويات مرتفعة من فقر الدم. ويجري حالياً إجراء تحليل إضافي لزيادة بحث هذه الآثار.

الصحة والتغذية

ركزت إحدى النتائج الرئيسية للدراسة على التنوع الغذائي - وهو مؤشر بديل لجودة النظام الغذائي. وتشير الدلائل الأولية إلى أن التنوع الغذائي الفردي قد تحسن لدى مجتمعات الأفراد المشمولين بالتغذية المدرسية، وخاصة لدى الأطفال الأصغر سناً (5-10 سنوات). وكان يوجد لدى الأطفال الذين يتلقون التغذية المدرسية احتمال أكبر لأن يستهلكوا الأطعمة المغذِّية مثل الخضروات ذات الأوراق الخضراء والأنواع الأخرى من الخضراوات والجذور، وكذلك، في حالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و10 سنوات، اللحوم والأسماك.

وكان انتشار الديدان ضئيلاً في عينة الدراسة، وذلك بفضل البرنامج السنوي لإزالة الديدان الذي اضطلعت به في منطقة المشروع والمناطق المحيطة بها دائرة الصحة في غانا. كما تلقّى المشروع البحثي دعماً من برنامج الأمراض المدارية المهمَلة الذي يتبع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

وقد جرى تشخيص حالة 70 في المائة من الأطفال في الدراسة بأنهم مصابون بالملاريا المنعدمة الأعراض. وقد يكون ارتفاع معدل الانتشار قد أعاق أثر المكمِّلات الغذائية الدقيقة في التقييم التجريبي، إذ لم تكن توجد فروق بين التغذية المدرسية التقليدية وأنواع التغذية ذات المنشأ المحلي من حيث فقر الدم أو مقاييس الجسم البشري. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إجراء مزيد من البحوث

لبحث أثر المكمِّلات على المجموعات المعرَّضة بشكل خاص لخطر الإصابة بفقر الدم (مثل الفتيات المراهقات).

ويواصَل في تحليل البيانات الجاري حالياً دراسة تأثير الإطعام المدرسي على التغذية عن طريق تحديد تأثير معالم مختارة كل على حدة، مثل العمر ونوع الجنس والحالة الصحية وخصائص الأُسر المعيشية. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إجراء مزيد من البحث بشأن التحوّلات المحتملة داخل الأُسرة المعيشية في تخصيص الأغذية وهو ما قد يكون حدث استجابة للتدخُّلات المتعلقة بالتغذية المدرسية، على النحو الذي جرى توثيقه في دراسات أخرى، وآثار هذه التحوّلات على النتائج الأولية المعروضة هنا.

الزراعة

زاد نشاط الزراعة بنسبة 15 في المائة في المجتمعات المحلية التي تتلقى التغذية المدرسية في الإقليم الشمالي بالمقارنة بالمجتمعات التي لا تُقدَّم فيها التغذية المدرسية. وأظهر تحليل للأسواق في المجتمعات المحلية التي تُقدَّم فيها التغذية المدرسية أنها شهدت مبيعات أعلى من المنتجات وزيادة بنسبة 33 في المائة في قيمة المنتجات الزراعية المبيعة. وقد شهد المزارعون في المجتمعات التي قُدمت فيها تغذية ذات منشأ محلي زيادة بنسبة 5 في المائة في دخل الأسرة المعيشية بالمقارنة مع البرنامج التقليدي للتغذية المدرسية في غانا. واستفاد بشكل خاص المزارعون الذين يمتلكون نشاط أعمال، فسجّل دخل الأسرة المعيشية نمواً بنسبة 10 في المائة.

الخطوات القادمة

لم يجر بعد التحقق من صحة النتائج الملخَّصة في هذا الموجز، ويجب تفسيرها بحذر. بيد أن بعض الخطوات الأولية القادمة قد نوقشت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك ما يلي:

- الحاجة إلى تعزيز واعتماد برامج أكثر شمولاً وتكاملاً تُدمج عناصر المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومكافحة الملاريا في البرنامج الوطني للصحة والتغذية المدرسيتين. ويوجد الآن طلب لمواصلة تقديم الدعم لتعزيز رسم السياسات في هذا المجال.
- يعتزم برنامج التغذية المدرسية في غانا توسيع نطاق استخدام برنامج الوجبات المدرسية، والمقاييس اليدوية، واستمرار أنشطة التواصل الرامية إلى تغيير السلوك لدى موردي الطعام والتلاميذ والمجتمع الأوسع وذلك لكي يُدرِج جميع المدارس في البرنامج الوطني. وقد طلبت الحكومة مساعدة تقنية مستمرة للتمكّن من تحقيق ذلك.
- طلبت الحكومة رسمياً مواصلة تقديم المساعدة والدعم من 'الشراكة من أجل نماء الطفل' ومؤسسة دبي العطاء بغية العمل مع القطاعات الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز البرنامج الوطني للصحة المدرسية والتغذية المدرسية من أجل تحسين حياة الأسر المحرومة وإتاحة المزيد من الفرص للأطفال لتحقيق كامل إمكاناتهم.

وتقـدِّم النتائـج الأوليـة لمحـة سـريعة علـى طيـف النتائـج المقيَّمة كجزء من هـذا التقييـم. وقد أكّدت النتائـج علـى الـدور الحمائـي للتغذيـة المدرسـية) (وخاصة نظـام التغذية المدرسـية ذات المنشـأ المحلي) علـى دخـل الأُسـر المعيشـية وتعليـم الأطفـال (ولا سـيما البنـات) والنظـم الغذائيـة. وستُنشَـر نتائـج تقييم التأثيـر هـذا خـلال الأشـهر القادمـة مـع اسـتمرار تحليـل البيانـات مـن جانـب فـرق البحـث المشـتركة فـي 'الشـراكة مـن أجـل نمـاء الطفل' والمعهد التذكاري للبحـوث الطبية ومعهد البحـوث الإحصائية والاجتماعية والاقتصاديـة والمعهـد الدولـي لبحـوث سياسـات الأغذيـة. بيـد أنـه توجـد أدلـة واضحـة بالفعـل علـى أن برنامـج التغذيـة المدرسـية ذات المنشـأ المحلـي هـو فرصـة مربحـة لغانـا ولكثيـر من البلـدان الأخرى.

المراجع

Gelli A, Masset E, Folson G, Kusi A, Arhinful DK, Asante F, Ayi I, Bosompem KM, Watkins K, Abdul-Rahman L, Agble R, Ananse-Baden G, Mumuni D, Aurino E, Fernandes M, Drake L (2016). *Evaluation of alternate school feeding models on nutrition, education, agriculture and other social outcomes in Ghana: Rationale, randomised design and baseline data*. 2016 Jan 20; 17:37. doi: 10.1186/s13063-015-1116-0.

هاء- البرنامج الوطني البرازيلي للتغذية المدرسية

دراسة حالة إفرادية مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) – البرازيل (2013-2015)

البرنامج الوطني البرازيلي للتغذية المدرسية هو أقدم برنامج غذائي في البرازيل وأحد أكبر برامج الوجبات المدرسية في العالم. والهدف الأولي للبرنامج، ألا وهو تلبية الاحتياجات التغذوية للطلاب خلال فترة وجودهم في الفصول الدراسية، قد تطوّر وتوسّع على مر السنين. ففي عام 2009، نُقِّح البرنامج تنقيحاً كبيراً، من الناحيتين المفاهيمية والبرنامجية على السواء، مع الأخذ بمسائل تعزيز تنمية الطلاب والتعَلُّم والإنجاز الأكاديمي والعادات التغذوية الصحية والتعليم التغذوي، فضلاً عن دعم التنمية المستدامة والترويج لشراء الأغذية محلياً. وفي الوقت الراهن، يجب على الولايات والبلديات والمدارس الاتحادية أن تشتري نسبة 30 في المائة على الأقل من الأغذية المخصَّصة للوجبات المدرسية مباشرة من المنتِجين بنظام الزراعة الأسرية (عن طريق نظام مشغَّل بطريقة لا مركزية)، وهو ما يشمل، وفقاً للتشريعات البرازيلية، المزارعين الأسَريين وأصحاب المشاريع الريفية الأسرية. وتعطَى الأولوية للتوريد المحلي والمنظمات الرسمية للمنتجين والفئات الاجتماعية الضعيفة (بمن في ذلك المستوطنون في أراضي الإصلاح الزراعي، وأعضاء المجتمعات التقليدية)، والإنتاج الزراعي-الإيكولوجي والعضوي (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل للجميع، وبرنامج الأغذية العالمي 2013؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، 2015).

وتُكفل المشاركة المجتمعية أيضاً عن طريق مجالس الأمن الغذائي والتغذوي ومجالس التغذية المدرسية المشكَّلة من ممثلي الحكومة والمعَلِّمين والمهنيين العاملين في النظام التعليمي وأولياء الأمور ومنظمات المجتمع المدني المنظمة (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل للجميع، وبرنامج الأغذية العالمي 2013).

وبدعم من بيئة سياساتية وقانونية مؤاتية، عاد البرنامج الوطني البرازيلي للتغذية المدرسية في عام 2014 بالفائدة على 42.2 مليون طالب، في حين بلغت الموارد المستخدَمة لشراء الأغذية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر من 711 مليون ريال برازيلي[8] في الفترة نفسها. وعلى الرغم من عدم وجود تقييم للتأثير على الصعيد الوطني، أُجريت دراسات نوعية قيّمت تأثير البرنامج على المزارعين المحليين أصحاب الحيازات الصغيرة، فتبيّن منها زيادة الإنتاج وتنوّعه، وحدوث دخل أعلى، وزيادة قوة منظمات المزارعين (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل للجميع، وبرنامج الأغذية العالمي 2013، ومنظمة الأغذية والزراعة، 2015).

8 بيانات أولية. متاحة على الرابط: www.fnde.gov.br/programas/alimentacao-escolar/alimentacao-escolar-consultas/dados-da-agricultura-familiar.

المراجع

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Swensson LFJ (2015). *Institutional Procurement of Food from Smallholder Farmers: The Case of Brazil*. FAO: Rome. www.fao.org/3/a-bc569e.pdf.

International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), World Food Program (WFP) (2013). *Structured Demand and Smallholder Farmers in Brazil: The Case of PAA and PNAE*. IPC-IG and WFP: Brasilia.

واو- برنامج التغذية المدرسية في كابو فيردي

دراسة حالة إفرادية مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) - جمهورية كابو فيردي (2011)

بعد أن حصلت كابو فيردي على الاستقلال في عام 1975، فإنها بدأت برنامجاً للتغذية المدرسية في عام 1979 بمساعدة من برنامج الأغذية العالمي، بهدف التصدي لانعدام الأمن الغذائي. ومنذ ذلك الحين، تغيَّر دور البرنامج. وفي حين أن مكافحة انعدام الأمن الغذائي لا تزال تشكل هدفاً رئيسياً، أدرج البرنامج منذ تسعينات القرن العشرين أهدافاً وغايات تعليمية تهدف إلى تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين. وقد أدّى التحسن المطرد في الوضع الاقتصادي للبلد، كما يُستدَل عليه رسمياً بقبوله بصفة رسمية في مجموعة دول الدخل المتوسط في عام 2008 ومغادرة برنامج الأغذية العالمي للبلد في عام 2010، إلى حفز سلسلة من التغييرات الإضافية في البرنامج (مجلس الوزراء، 2010).

وبعد أن تولت حكومة كابو فيردي إدارة البرنامج الوطني للتغذية المدرسية في سبتمبر/أيلول 2010، طلبت الحكومة الدعم التقني من شتى وكالات الأمم المتحدة لضمان استمرارية البرنامج. وفي عام 2011، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) برنامجاً مشتركاً للأمم المتحدة مدته أربع سنوات، بتمويل من مؤسسة لوكسمبورغ للتعاون الإنمائي، من أجل مساعدة الحكومة في أربعة مجالات رئيسية هي: تحسين القدرات المؤسسية، والتوريد إلى المقاصف المدرسية، وتقديم التعليم الغذائي والتغذوي في المدارس، وإدارة المقاصف المدرسية (Mirabile، 2012). وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأمن الغذائي والتغذية في المدارس، أصدرت الحكومة قانوناً للتغذية المدرسية (القانون رقم VIII/2015/89) في عام 2015.

وتشتمل الأحكام الرئيسية لقانون البرنامج الوطني للتغذية المدرسية على ما يلي:

- تحديد سياسة الحكومة المتعلقة بالوجبات المدرسية والصحة عن طريق مقترَح مشترك يُقدَّم من وزارتي الصحة والتعليم؛
- تأسيس دور المدارس في تطوير التعليم الغذائي والصحي، بدعم من المؤسسات المختصة؛
- حظر الإعلان عن الأغذية والمشروبات ذات القيمة التغذوية المنخفضة في المدارس، فضلاً عن حظر بيع هذه المنتجات داخل دائرة نصف قطرها 200 متر من المدارس؛
- تطبيق القانون الوطني المتعلق بالمشتريات العامة، والمعايير الأمنية، وقواعد الجودة والنظافة الصحية على شراء السلع والخدمات من أجل البرنامج الوطني للتغذية المدرسية.
- إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية عند شراء التغذية المدرسية (تخصيص ما لا يقل عن 25 في المائة من الميزانية لشراء الأغذية لصالح البرنامج الوطني للتغذية المدرسية)؛
- وإضفاء الطابع المركزي على عملية وضع قوائم الطعام المدرسية، بمشاركة من خبراء تغذية وتقنيين على المستوى المحلي، مع احترام توصيات منظمة الصحة العالمية، وتبنّي مبدأ الأخذ بمنتجات وطنية منوَّعة وفقاً لعادات الأكل المحلية، وأن تكون نسبة تقبّل الأطفال أكثر من 85 في المائة.

التمويل

يجري تمويل البرنامج الوطني للتغذية المدرسية عن طريق الميزانية العامة للدولة وتدعمه مساهمات من العملاء والشركاء الوطنيين والدوليين، مثل مجالس المدن وكيانات عامة وخاصة أخرى. ومن الجدير بالذكر أن أولياء الأمور والأوصياء يجب أن يتبرعوا لتغطية تكاليف وجبات الطعام تبعاً لدخلهم، مع تقديم مساهمة مالية سنوية تهدف إلى تحسين جودة الوجبة المدرسية والإجراءات الصحية (السجلات المالية لمؤسسة رعاية طلاب الرأس الأخضر، 2012).

المسؤوليات والتنسيق في ما بين الإدارات

تنفيذ البرنامج الوطني للتغذية المدرسية هو مسؤولية مشتركة بين وزارتي الصحة والتعليم، مع وجود قوانين لإنشاء هيكل مشترك بين الإدارات من أجل تنسيق السياسات وتنفيذها. ويمكن أيضاً إنشاء هيئات تنسيق إقليمية ومحلية تضم ممثلين عن القطاعات التعليمية والزراعية والصحية، وقيادات البلديات، والمنظمات غير الحكومية، وأولياء الأمور أو الأوصياء. وإذا وافقت هذه الهياكل، يمكن أن يُسند إلى مصادر خارجية تقديم بعض الخدمات في مجال الوجبات المدرسية والناحية الصحية (مثل شراء الأغذية وتخزينها ونقلها، وإعداد الوجبات، والعلاجات الصحية) (Semedo JDS، 2012).

ويوجد لدى كل مدرسة مجلس لإدارة وحدة التغذية المدرسية والصحة، مكوَّن من مدير المدرسة، ومنسق للمجلس، وممثل لأولياء الأمور، وممثل للأوصياء، وطاهٍ، وتلميذ. وهذا المجلس مسؤول عن الإشراف على عمليات مقصف المدرسة، وتعبئة الموارد، وشراء المنتجات المحلية، ورفع مستوى الوعي بالتغذية وبالجوانب الصحية، والتثقيف الصحي، والأنشطة الترويجية، والمحاسبة.

الأدلة المتعلقة بتأثير البرنامج

من الصعب التوصل إلى استنتاجات ملموسة بشأن فعالية البرنامج الوطني للتغذية المدرسية. بيد أنه في ضوء حضور الجميع للمدارس في كابو فيردي وانخفاض معدلات الفقر، يمكن القول إنه أمكن الوفاء بالأهداف الأولية للبرنامج (وهي منع انعدام الأمن الغذائي الشديد في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، وتحسين القيْد بالمدارس وشبكة الأمان الاجتماعي في تسعينات القرن العشرين والعقد الأول من القرن 21). وبينما يمكن افتراض أن البرنامج الوطني للتغذية المدرسية كان عاملاً مساهماً في هذا الصدد، فإنه لم يتم إجراء تقييم للتأثير من أجل التحديد الكمي لتأثيره (وكالة لوكسمبورغ للتعاون الإنمائي، 2012؛ وجمهورية كابو فيردي، 2012).

ومن الواضح أن الحكومة، في كابو فيردي، والمجتمعات المحلية مهتمتان بتنويع الوجبات المدرسية وبتطوير الروابط بينها وبين الإنتاج المحلي. وكون المواد الغذائية وعملية التحضير تمثّلان 80 في المائة من التكاليف الجارية للبرنامج إنما يشير إلى وجود درجة جيدة من الكفاءة الإدارية في الحد من النفقات العامة. بيد أنه توجد تساؤلات في ما يتعلق بالتغطية واسترداد التكاليف (المرجع العالمي للتغذية المدرسية: الدروس المستفادة من 14 بلداً، 2016: Global School Feeding Sourcebook: Lessons from 14 Countries 2016).

المراجع

Cape Verdean Student Welfare Foundation (FICASE) (2012). Financial Records. Internal documents consulted in November 2012 with M. Mirabile. FICASE: Praia, Cabo Verde.

Council of Ministers (2010). Lei de Bases do Sistema Educativo, Decreto-Legislativo No.2/2010 [Education System Basic Law, Legislative Decree No. 2/2010] (approved 7 May 2010).

Drake L, Woolnough A, Burbano C, Bundy D (Editors) (2016). *Global School Feeding Sourcebook: Lessons from 14 Countries* (2016). Imperial College Press, ISBN 9781783269112: New Jersey. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/24418 License: CC BY-NC.

Luxembourg Agency for Development Co-operation (LuxDev) (2012). *Relatorio de analise do impacto nutricional das cantinas escolares em Cabo Verde [An analysis of the nutritional impact of school canteens in Cabo Verde].* FICASE: Praia, Cabo Verde.

Mirabile M (2012). *Cape Verde: The Transition to a National School Feeding Program.* WFP: Praia.

Republic of Cabo Verde (2012). *Estratégia de Crescimento e de Redução da Pobreza III [Strategy for Growth and the Reduction of Poverty III]* (2012-2016). www.mindbank.info/item/3807.

Semedo JDS (2012). *Funcionamento do Programa Nacional de Alimentação escolar 2011/12; Ganhos e Desafios [Functioning of the National School Feeding Program 2011/12; Achievements and Challenges].* Presentation at the "Reflectir sobe a Sustentabilidade da Alimentação e Saúde nas Escolas" [Reflecting on the Sustainability of Food and Health in Schools] conference, 24-26 October 2011, Cidade de Nova Sintra Ilha Brava. FICASE: Praia.

زاي- اختبار تجريبي لمبادرة منظمة الصحة العالمية المتعلقة بالمدارس الصديقة للتغذية في بنن وبوركينا فاسو

دراسة حالة إفرادية مقدمة من منظمة الصحة العالمية – بنن وبوركينا فاسو (2006-2016)

مشروع المدارس

أطلقت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها مبادرة المدارس الصديقة للتغذية في عام 2006 للتصدّي للتحدّي المزدوج المتمثل في نقص التغذية والإفراط في التغذية، وهي أول برنامج تجريبي من نوعه في المدارس الابتدائية في غرب أفريقيا. وقد أُخذ به في المدن، لأنه يوجد، في حالة بلدان الدخل المنخفض، احتمال أكبر لأن يؤدي التحوّل التغذوي إلى نشوء العبء المزدوج المترتب على سوء التغذية في المناطق الحضرية. واختير ما مجموعه 12 مدرسة لكي تشهد تدخُّلات وزارات التعليم في البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت 'مؤسسة هيلين كيلر الدولية' لتنفيذ المبادرة في بوركينا فاسو، بينما مارس المعهد الإقليمي للصحة العامة دوراً في بنن في هذا الصدد.

وشارك نحو 4 000 تلميذ في المشروع في كوتونو في بنن، و2 500 تلميذ آخر في واغادوغو ببوركينا فاسو. وفي هذا البلد الأخير، قامت ست مدارس أخرى بدور وحدات مراقبة لتقييم تأثير المشروع. وأُنشئت لجان للصحة والتغذية في المدارس المختارة لإجراء التقييم الأولي وللبت في الإجراءات اللازمة وتنفيذها. وضمت اللجان المدرسين وأولياء الأمور والتلاميذ والإداريين المحليين وموظفي الصحة وأفراد آخرين من المجتمع المحلي.

ووفقاً للفلسفة التمكينية المتعلقة بتعزيز الصحة، لم تتبع المدارس التجريبية جدولاً زمنياً محدداً من قَبل للتدخُّل واعتمدت في المقام الأول على الموارد المحلية التي أمكنها تعبئتها، إلا عندما كان الأمر يتعلق بتدريب المعَلِّمين على التعليم التغذوي، مع التركيز على الوجبات المدرسية الصحية، ومراقبة التغذية (مقاييس الجسم البشري) لأطفال المدارس. ونُظمت حلقات عمل سنوية لأغراض التخطيط للجان المدارس، بدعم من منظمة الصحة العالمية ومشروع العبء التغذوي المزدوج، وهو برنامج شراكة يرمي إلى مكافحة العبء المزدوج المترتب على سوء التغذية في غرب أفريقيا.

وفي كلا البلدين، تلقى الباعة المتجولون تدريباً لتحسين النظافة الصحية والقيمة التغذوية للأغذية التي تباع لأطفال المدارس. وبالإضافة إلى دمج التغذية في المناهج المدرسية، شملت الأنشطة المضطلَع بها أحداثاً تغذوية خاصة ترتكز على المدارس، وتدابير تتعلق بالصرف الصحي، والبستنة، وتربية الدواجن.

النتائج

في كلتا المدينتين، أظهرت مبادرة المدارس الصديقة للتغذية نتائج واعدة بعد 4-5 سنوات وذلك من حيث المدرسة والتعبئة المجتمعية من أجل تحسين التغذية والصحة، وفقاً لتقييم عمليات (Delisle وآخرون، 2013). ففي بوركينا فاسو، كشفت الدراسة المرجعية الأساسية التي أُجريت بشأن نحو 700 تلميذ من تلاميذ الصف الخامس عن وجود معدلات مرتفعة من نقص فيتامين "أ" ومن فقر الدم (40 في المائة و38 في المائة على التوالي). وأسفر عرض النتائج على الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين (Daboné وآخرون، 2011) عن وضع سياسة حكومية ترمي إلى إدراج المدارس الحضرية، بالإضافة إلى المدارس الريفية، في برنامج الغداء المدرسي.

وكانت نسبة ضئيلة من الطلاب لديها وزن مفرط (4 في المائة) بالقياس إلى حالات التقزّم (8 في المائة) والنحافة (9 في المائة)، ولكن كانت سلوكيات الأكل تشير إلى احتمال الإصابة بالوزن الزائد والأمراض ذات الصلة على المدى الطويل، وذلك بسبب الاستهلاك الأكثر تواتراً للمواد غير الصحية، مثل المشروبات الحلوة، بالمقارنة مع الفواكه والخضروات والبقوليات الصحية (’دابوني‘ وآخرون، 2012؛ و’دابوني‘ وآخرون، 2013). وبعد بدء البرنامج بخمس سنوات، كان معدل النحافة أقل في المدراس المشمولة بالتدخُّل عنها في المدارس الخاضعة للمراقبة، ولكن معدل زيادة الوزن كان يميل إلى الزيادة في المدارس الأولى (حسب البيانات المقدَّمة من: الخوري إديه وآخرون، 2017). وقد انخفضت المعاناة من نقص فيتامين "أ" وفقر الدم انخفاضاً أوضح في المدارس المشمولة بالتدخُّل عنها في المدارس الخاضعة للمراقبة، على الرغم من أن المعدلات ظلت مرتفعة (> 25 في المائة). ولا يزال يجري تحليل التغيرات التي حدثت في سلوك الأكل وممارسات النظافة الصحية.

الاستنتاجات

كانت تجربة مبادرة المدارس الصديقة للتغذية إيجابية في بنن وبوركينا فاسو. وأشارت النتائج إلى أن بوركينا فاسو، بوجه خاص، كانت في المراحل الأولى من التحوّل التغذوي، ولكن الاتجاه المتزايد نحو الوزن الزائد، إلى جانب استمرار سوء التغذية من حيث المغذِّيات الدقيقة، كانا يبعثان على القلق وتطلبا بذل جهود مستمرة لتحسين حالة التغذية العامة لدى الأطفال في سن الدراسة. ويبدو أن الموارد المحدودة على مستوى الأسر المعيشية والمدارس قد شكلت عائقاً رئيسياً أمام جني الفوائد الكاملة للمبادرة لدى هؤلاء السكان ذوي الدخل المنخفض جداً. ومع ذلك، كان من

المشـجع الاسـتمرار فـي تطبيـق المبـادرة، جزئيـاً علـى الأقل، بعـد توقّف التمويـل الخارجي، وأنهـا قد أثّرت بشكل إيجابي على سياسة التغذية المدرسية في كلا البلدين.

المراجع

Daboné C, Receveur O, Delisle H (2011). Poor nutritional status of schoolchildren in urban and peri-urban areas of Ouagadougou. *Nutrition Journal* 2011; Apr 19; 10:34. www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3103411/.

Daboné C, Delisle H, Receveur O (2012). Cardiometabolic Risk Factors and Associated Features in 5th Grade Schoolchildren in Ouagadougou, Burkina Faso (West Africa). *International Journal of Child Health and Nutrition* 2012; doi: http://dx.doi.org/10.6000/1929-4247.2012.01.02.3.

Daboné C, Delisle H, Receveur O (2013). Predisposing, facilitating and reinforcing factors of healthy and unhealthy food consumption in schoolchildren: a study in Ouagadougou, Burkina Faso (West Africa). *Global Health Promotion* 2013; 20: 68-77, International Union for Health Promotion and Education (IUHPE).

Delisle H, Receveur O, Agueh V, Nishida C (2013). Pilot-testing of the Nutrition-Friendly School Initiative in West Africa in Ouagadougou (Burkina Faso) and Cotonou (Benin). *Global Health Promotion* 2013; 20: 39-49, International Union for Health Promotion and Education (IUHPE).

Submitted: El Khouri Edde C, Delisle H, Dabone C, Batal M. *Impact of the Nutrition-Friendly School Initiative: Analysis of anthropometric and biochemical data among school-aged children in Ouagadougou*.

حاء- تنويع التغذية المدرسية والشراء المؤسسي للأغذية في البرازيل

دراسة حالة إفرادية مقدمة من المنظمة الدولية للتنوّع البيولوجي - البرازيل (2012-2017)

على الرغم من أن البرازيل هي موطن ما يقرب من 18 في المائة من التنوع النباتي في العالم، فإن الزراعة والأمن الغذائي فيها يعتمدان إلى حد كبير على المحاصيل والأنواع الغريبة أو المدخَلة. ولا يصل إلى طبق الطعام المدرسي إلا جزء ضئيل فقط من هذا الكنز الشاسع من التنوع الأحيائي (البيولوجي). ومن المفارقات أن جزءاً كبيراً من هذا التنوع الأحيائي المهمَل مغذٍ بدرجة مرتفعة ويمكن أن يساعد على توفير حلول مستدامة لمسألة تنويع التغذية المدرسية، وعلى ضمان اتباع نظام غذائي أكثر صحية، ومعالجة أوجه النقص التغذوي ومشاكل سوء التغذية الأخرى. ويحد كثير من الحواجز والعقبات في البرازيل، كما في أماكن أخرى، من تحسين دمج التنوع الأحيائي من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك ما يتعلق بالتغذية المدرسية والمشتريات الغذائية المؤسسية (Beltrame وآخرون، 2016؛ وHunter وآخرون، 2015 و2016).

ويعمل مشروع التنوع الأحيائي لأغراض الأغذية والتغذية (BFN, www.b4fn.org) مع الإطار المؤسسي الناجح المتعدد القطاعات الذي أُنشئ في عام 2003 في إطار استراتيجية البرازيل للقضاء التام على الجوع من أجل معالجة بعض هذه المعوقات عن طريق الاستعانة استراتيجياً بالبرنامج البرازيلي لمشتريات الأغذية والبرنامج الوطني للتغذية المدرسية باعتبارهما أداتين رئيسيتين من أدوات السياسة العامة تتمتعان بأكبر إمكانات لتنويع المشتريات الغذائية المؤسسية وتحسين النظم الغذائية، في الوقت الذي تدعمان فيه الزراعة الأسرية وتعزّزان حفظ التنوع الأحيائي واستخدامه بشكل مستدام. فكلا البرنامجين يتيحان مداخل مفيدة لتحسين التغذية وسبل العيش مع إيجاد روابط بينهما وبين التنوع الأحيائي المحلي. ذلك أن نسبة لا تقل عن 30 في المائة من الأغذية المشتراة بأموال اتحادية يجب شراؤها، عن طريق البرنامج الوطني للتغذية المدرسية، من المزارعين الأسريين مباشرة، في حين يدفع هذا البرنامج هو والبرنامج البرازيلي لمشتريات الأغذية علاوة تصل إلى 30 في المائة على سعر المنتجات العضوية أو الزراعية-الإيكولوجية، مع إيلاء الأولوية للشراء من مستوطني أراضي الإصلاح الزراعي، ومجتمعات الكولومبيين من أصل أفريقي 'كويلومبولا' ومجتمعات السكان الأصليين.

ويدعم أيضاً البرنامج البرازيلي لمشتريات الأغذية العمل الذي تقوم به منظمات الزراعة الأسرية لإنقاذ وإنتاج وتخزين وتوزيع بذور الأصناف المحلية أو التقليدية عن طريق شراء البذور التي ينتجها المزارعون والأسر والمجتمعات المحلية ممن يعانون من عدم إمكانية الحصول على الغذاء. وهذان البرنامجان، وهما يفعلان ذلك، يتيحان فرصاً فريدة لاستخدام الموارد الطبيعية التي تتيحها النظم

الإيكولوجية البرازيلية، ويشجعان إيجاد أسواق مؤسسية جديدة للمنتجات المتسمة بالتنوع الأحيائي، ويتيحان حوافز لإدارة التنوع الأحيائي الغذائي والزراعي في البرازيل واستخدامه على نحو مستدام (MMA, 2006).

ولتحسين قاعدة المعارف الخاصة بالبرنامج البرازيلي لمشتريات الأغذية والبرنامج الوطني للتغذية المدرسية، يجري تحليل مكونات المغذِّيات الخاصة بالأنواع ذات الأولوية في إطار شراكة مع الجامعات ومعاهد البحوث العامة في جميع أنحاء البلد باستخدام المنهجيات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والشبكة الدولية لنظم بيانات الأغذية. ويعمل في هذا المجال حالياً أكثر من 100 طالب وأستاذ جامعي وباحث، وتشير النتائج الأولية إلى أن الكثير من الفواكه المحلية ذات الأولوية هي أكثر ثراء في المغذِّيات من الفواكه الغريبة ذات الاستخدام الأكثر شيوعاً في البرازيل.

ويضمن العمل عن طريق الشركاء الإقليميين تطوير القدرات في مناطق مختلفة، وتيسير تطوير "مراكز إقليمية لبيانات مكونات الأغذية"، وزيادة الوعي لدى الطلاب والباحثين والأساتذة حول أهمية مكونات الأغذية والتنوع الأحيائي لأغراض الأغذية والتغذية. وتعمل هذه المجموعات كمضاعِفات للأثر داخل مؤسسات التعليم والبحث، وتقوم ببناء قدرات بشرية إضافية، وتعمل كقادة رأي وأبطال يُقتدى بهم ومستشارين في مجال السياسات. وبعض الجامعات الشريكة هي مراكز متعاونة بشأن الأغذية والتغذية، ومرتبطة بالبرنامج الوطني للتغذية المدرسية، وهي تقدم الدعم البحثي والتقني. وهذه الشراكة، بما تقدّمه من مساعدة تقنية ومساعدة بشأن بناء القدرات إلى مديري البلديات ومديري المدارس وخبراء التغذية والطهاة المسؤولين عن تنفيذ البرنامج الوطني للتغذية المدرسية، تستطيع أن تنسّق عملية إدراج المنتجات المتنوّعة أحيائياً في الوجبات المدرسية.

والأنشطة الإضافية لتعزيز الأغذية البرازيلية المنوَّعة أحيائياً في البرنامج الوطني للتغذية المدرسية والبرنامج البرازيلي لمشتريات الأغذية تشمل ما يلي:

- تطوير وصفات وجبات باستخدام الأنواع ذات الأولوية من أجل تعزيز إدراجها في الوجبات المدرسية.
- تنظيم حلقات عمل للتوعية مع موظفين فنيين يشاركون مباشرة في تنفيذ السياسات ذات الصلة على المستوى الاتحادي، بما في ذلك الصندوق الوطني لتنمية التعليم، الذي يتولى مسؤولية تنسيق البرنامج الوطني للتغذية المدرسية.
- الشراكة مع مبادرة 'التعليم عن طريق الحدائق المدرسية وفن الطهي' من أجل تنويع المناهج الدراسية باستخدام الحدائق المدرسية وفن الطهي كأداتين تعليميتين لتعزيز عادات الأكل الصحية، وتقدير المكونات ووصفات الوجبات الإقليمية، وتعَلُّم تقنيات الطبخ، وتجربة النكهات والقوام الغذائي وروائح التنوع الأحيائي المحلي.
- التعاون مع مبادرة 'السياسة الوطنية للأغذية والتغذية' بغية زيادة فرص تعميم التنوع الأحيائي في برامج المشتريات الاتحادية، فضلاً عن برنامج الصحة في المدارس التابع لهذه المبادرة.

- تقديم إسهامات في النص الجديد للخطوط التوجيهية الغذائية للسكان البرازيليين (MS, 2014)، التي أطلقتها مبادرة 'السياسة الوطنية للأغذية والتغذية'، وهي الخطوط التي تأخذ في الاعتبار النظم الغذائية الصحية المستمدة من النظم الغذائية المستدامة اجتماعياً وبيئياً، مع إبراز أهمية التنوع الأحيائي.
- تقديم إسهامات في الإصدار الجديد من منشور 'الأغذية الإقليمية البرازيلية' (MS, 2015)، بما في ذلك فصل عن "التنوع الأحيائي لأغراض الأغذية والتغذية" من أجل تعزيز التنوع الأحيائي المحلي والأغذية الإقليمية التي تجمع بين معلومات عن وصفات الوجبات ومعلومات عن التغذية.
- إحياء مهارات الطهي باستخدام الأغذية الإقليمية والتنوع الأحيائي المحلي.
- وضع سياسة جديدة بعنوان "التنوع الأحيائي الاجتماعي في البرازيل: الأنواع الغذائية المحلية ذات القيمة التغذوية" (المرسوم رقم 163، لعام 2016)، الذي يحدد التنوع الأحيائي المحلّي والمغذي ويعترف به رسمياً لأول مرة. ومن المتوقع أن تيسّر هذه السياسة زيادة المشتريات من أنواع التنوع الأحيائي المحلية وإدماجها في برامج التغذية المدرسية.

وعلى الرغم من أن الإشارات الأولية المتعلقة بهذه الشراكة لا تزال في مراحلها الأولى فإنها مشجعة. فالتغييرات في السلوك والمواقف واضحة بالفعل داخل الوزارات ولدى الشركاء المؤسسيين الاتحاديين لمشروع التنوع الأحيائي لأغراض الأغذية والتغذية. ويتزايد أيضاً الإنفاق المؤسسي على التنوع الأحيائي المحلي. ففي إطار البرنامج البرازيلي لمشتريات الأغذية، على سبيل المثال، ارتفع الإنفاق على المنتجات المتنوّعة أحيائياً من 5.36 في المائة في عام 2012 إلى 10.99 في المائة في عام 2015.

وفي حين لا يزال الاستثمار في المنتجات المحلية المتنوّعة أحيائياً صغيراً بالمقارنة بالمشتريات الغذائية الإجمالية، تمكنت المبادرات الموجَّهة من إدراج التنوع الأحيائي المحلي في النظم الغذائية للمستفيدين منها، وبذلك فإنها أصبحت أدوات استراتيجية لتعزيز صون الأغذية المتنوعة واستخدامها استخداماً مستداماً. وهذا يعطي لمحة عما تتسم به السوق من إمكانات لزيادة عدد ومقدار أنواع الأغذية المحلية والمنتجات في كل من السياسات والأسواق المؤسسية الأخرى.

المراجع

Beltrame DM, Oliveira CNS, Borelli T, de Andrade Cardoso Santiago R, Monego ET, Vera de Rosso V, Coradin L, Hunter D (2016). Diversifying institutional food procurement – opportunities and barriers for integrating biodiversity for food and nutrition in Brazil. *Revista Raízes*, Vol. 36 (2), July-December 2016.

Brazilian Ministry of the Environment (MMA) (2006). The Brazilian Government Cross-cutting Initiative on Biodiversity, Food and Nutrition. www.mma.gov.br/estruturas/sbf_agrobio/_publicacao/89_publicacao13042009030729.pdf.

Hunter D, Burlingame B, Remans R (2015). Biodiversity and nutrition. *Connecting Global Priorities: Biodiversity and Human Health – a State of Knowledge Review*. Convention on Biological Diversity/World Health Organization (WHO).

Hunter D, Özkan I, Moura de Oliveira Beltrame D, Lokuge Gamini Samarasinghe W, Wafula Wasike V, Charrondière UR, Borelli T, Sokolow J (2016). Enabled or disabled: Is the environment right for using biodiversity to improve nutrition. *Frontiers in Nutrition*, Vol. 3, pp. 1-6.

طاء- التنوّع الأحيائي الغذائي والتغذوي في مقاطعة بوسيا بغربي كينيا

دراسة حالة إفرادية مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) – غربي كينيا (2017-2015)

في مقاطعة بوسيا بغربي كينيا، يقوم مشروع التنوع الأحيائي لأغراض الأغذية والتغذية، بتمويل من مرفق البيئة العالمية وبدعم من المركز الأسترالي للبحوث الزراعية الدولية، بالعمل مع السلطات المحلية، ومقدمي الخدمات، والمزارعين، والمدارس، والمستشفيات من أجل تعزيز حفظ التنوع الأحيائي المحلي واستخدامه لتحسين الحالة التغذوية للسكان، بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل تلاميذ المدارس (Hunter وآخرون، 2017).

وسوء التغذية واسع الانتشار في مقاطعة بوسيا. فإلى جانب الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات (ومنهم 26.6 في المائة يعانون من التقزُّم، و4 في المائة من الهزال و11 في المائة من نقص الوزن)، فإن تلاميذ المدارس هم من بين أكثر أفراد السكان ضعفاً. وتعطي برامج التغذية المدرسية التي ترعاها الحكومة الأولوية للمجتمعات المحلية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في البلد، ولذلك فإن معظم المدارس الابتدائية في بوسيا غير قادرة على تقديم طعام الغداء إلى تلاميذها. وفي أحسن الأحوال، يمكن لهذه المدارس أن تقدِّم وجبات بسيطة غير منوّعة تشتمل على مزيج من عصيدة الذرة أو من حبوب الذرة، تكمِّلها اللحوم أو اللفت أو الملفوف، تبعا للموسم. فكثير من الأغذية التقليدية والمغذِّية بدرجة عالية والمنوَّعة أحيائياً هي خارج نطاق الأسعار بالنسبة إلى هذه المدارس ولذلك تُعطَى الأولوية للبدائل الأرخص ولكنها كثيراً ما تكون مغذِّية بدرجة أقل، بالنظر إلى أنه يمكن شراؤها بكميات أكبر. وفي الوقت نفسه، فإن السياسات والبرامج والحوافز التي تركز على عدد قليل من الحبوب الغذائية الغنية بالطاقة - وهي الذرة في المقام الأول - تتسبب تدريجياً في أن تختفي من حقول المزارعين ومن أطباق طعام الناس كثير من الأنواع المغذِّية بدرجة مرتفعة.

ومشروع التنوع الأحيائي لأغراض الأغذية والتغذية، الذي يهدف إلى تعزيز المعرفة بالتنوع الأحيائي المحلي لتحقيق التنوع الغذائي وتحسين التغذية وربط المزارعين بالأسواق، وهو المشروع الذي يدعمه المركز الأسترالي للبحوث الزراعية الدولية، قد عزّز قدرة مجموعات المزارعين - مع التركيز بشكل خاص على المزارعات - على توريد الخضراوات الورقية الأفريقية التقليدية الغنية بالمغذِّيات مثل الأمارانت، ونبات العنكبوت، ونبات الأوراق الرفيعة، والثامر (لوبيا)، وعنب الثعلب، والأوراق النباتية البرية السوداء، في الوقت الذي طوّر فيه سلاسل التوريد التجريبية مع المشترين المؤسسيين بغية سد الفجوة في السوق (Wasike وآخرون، 2016). وقد استُخدم نهج مدرسة نشاط أعمال المزارعين لتدريب 25 مجموعة من المزارعين على الاستجابة لطلب السوق على الخضروات الورقية الأفريقية

التقليدية الغنية بالمغذّيات، بينما أُجريت دراسات استقصائية بشأن السوق وجرى تحديد المؤسسات المهتمة باستهلاك هذه الخضروات.

ومنذ بدء العمل بنظام نهج مدرسة نشاط أعمال المزارعين، دخلت خمس جماعات للمزارعين في اتفاقات تعاقدية مع 11 مدرسة ومستشفى واحد لتوفير الخضروات الورقية الأفريقية التقليدية الغنية بالمغذّيات، وفازت ثلاث مجموعات للشباب بعطاءات للتوريد إلى ثلاث مدارس إضافية. وقد وضعت جماعات المزارعين خططاً تجارية تمكّنهم من التخطيط لمشاريعهم وتتبّع العرض والطلب. ووضعت بعض جماعات المزارعين نُهُجاً مبتكرة لخفض تكاليف النقل وتجنب خسائر الأغذية، مثل زراعة الخضروات مباشرة على أرض المدرسة. ونتيجة لذلك، أصبح لدى المدارس المعنية مصدر موثوق وثابت للخضراوات الورقية الأفريقية التقليدية الغنية بالمغذّيات، وخفَّض المزارعون تكاليفهم ووجدوا مشترياً يعوَّل عليه لشراء منتجاتهم.

ويتمثل أحد العناصر الإضافية، ولكن الأساسية، في المشروع في زيادة الوعي بالقيمة التغذوية لهذه المحاصيل المحلية الأصلية، التي كثيراً ما تُرفض بوصفها "غذاء الفقراء". وعُقدت في مقاطعة بوسيا حلقة عمل تدريبية بشأن مواضيع مختلفة، يمتد نطاقها من التغذية إلى أساليب إقامة حديقة مدرسية والحفاظ عليها بصورة مستدامة، وكانت موجَّهة إلى شتى أصحاب المصلحة، بمن فيهم مديرو المدارس الذين يستطيعون بعد ذلك نقل المعرفة إلى الأطفال عن طريق الأنشطة العملية. وبهذه الطريقة، ساعد مشروع التنوع الأحيائي لأغراض الأغذية والتغذية، بمساعدة من المعهد، على إنشاء حدائق مدرسية كأراضٍ تجريبية لمجموعة من الأطعمة التقليدية، من أجل توعية التلاميذ وأسرهم والمجتمع المحلي الأوسع نطاقاً بأهمية الأخذ بنظم غذائية صحية ومتوازنة تغذوياً. كما اشتمل أيضاً نهْج مدرسة نشاط أعمال المزارعين على عقد جلسات وتنظيم أنشطة بشأن التغذية، ومجموعات الأغذية، وطبق الغذاء الصحي جنباً إلى جنب مع الدورات الموجهة نحو الأعمال التجارية التقليدية.

وأخيراً، ففي حين أن المدارس هي أسواق مرغوبة أمام المزارعين لكي يورّدوا الخضراوات الورقية الأفريقية التقليدية الغنية بالمغذّيات، فقد تكون هذه المؤسسات غير قادرة على استيعاب الإنتاج على مدار السنة، ما يعني أن منافذ السوق البديلة (مثل عيادات ما قبل الولادة والمراكز الصحية المجتمعية) ينبغي أن توضع في الاعتبار. غير أنه أصبح من الواضح أن زراعة هذه الخضروات كعمل تجاري يكسب أرضاً جديدة ببطء في مقاطعة بوسيا، إذ يرغب المزارعون على نحو متزايد في استثمار المزيد من الموارد في إنتاج وتسويق هذه الخضروات (المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، 2017). ومع اكتساب المزارعين القدرة على إنتاج كميات كافية من هذه الخضروات، فإنهم سيكونون قادرين على اقتحام هذه السوق المتنامية.

المراجع

Hunter D, Beltrame D, Wasike V (2017). *Diversifying public food procurement and school feeding – a tale of two countries*. European Association for Research on Plant Breeding (EUCARPIA) Conference – Crop Diversity in a Changing World: Mobilizing the Green Gold of Plant Genetic Resources, 8-11 May 2017, Montpellier, France.

Wasike V, Manjella A, Buluma W, Borelli T, Hunter D (2016). *Linking farmers, indigenous vegetables and schools in Western Kenya for improved nutrition*. Australian Centre for International Agricultural Research (ACIAR) Food Security Meeting for Africa, Nairobi, Kenya, 6 October 2016.

Bioversity International (2017). *African leafy vegetables go back to school in Kenya*. Annual report 2016. www.bioversityinternational.org/ar2016/african-leafy-vegetables-go-back-to-school-in-kenya/.

ياء- سلوفينيا: معايير الوجبات المدرسية المتوازنة تغذوياً

دراسة حالة إفرادية مقدمة من منظمة الصحة العالمية – سلوفينيا (2010-2016)

ظلت برامج الصحة والتغذية المدرسية، بما في ذلك الوجبات المدرسية، تُنفَّذ منذ فترة طويلة في البلدان الأوروبية عن طريق مبادرات وطنية وإقليمية، مثل مبادرة المدارس الصديقة للتغذية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (2017).

ولدى سلوفينيا تقليد راسخ جيداً يتمثل في تقديم الوجبات المدرسية. فقد اعتُمد أول قانون بشأن التغذية المدرسية في عام 1953، ومنذ ذلك الحين، تقوم سلوفينيا بالاستثمار في صحة الأطفال عن طريق تقديم وجبات الطعام إلى جميع الأطفال في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية. وبعيد الحرب العالمية الثانية، زُودت جميع المدارس الابتدائية السلوفينية بتجهيزات المطابخ المدرسية وقاعات تناول الطعام.

وقد حدد القانون السلوفيني للوجبات المدرسية لعام 2010، المعدَّل في عام 2013 (Uradni، 2010)، هو والخطوط التوجيهية الوطنية المتعلقة بالتغذية الصحية في رياض الأطفال (Gabrijelčič وآخرون، 2005)، المحددة في القانون، معايير البرنامج الوطني للوجبات المدرسية الذي يجب عن طريقه أن تقدِّم المدارس إلى جميع التلاميذ وجبة واحدة على الأقل في اليوم تكون متوازنة تغذوياً. وهذه الوجبة، التي تكون عادة عبارة عن وجبة خفيفة في منتصف الصباح أو وجبة غداء، يجب أن تمتثل للمتطلبات المتعلقة بالطاقة والمحتوى المغذي، فضلاً عن امتثالها لقائمة محددة من المجموعات الغذائية الموصَى بها وغير الموصَى بها. وتتضمن هذه الخطوط التوجيهية الوطنية أيضاً قائمة بالأغذية التي لا يوصَى بها للوجبات المدرسية والتي لا يمكن إدراجها في الوجبات المدرسية إلا بوتيرة وبمقادير منخفضة. وتُزوّد مطابخ المدارس بقائمة من الخيارات الغذائية البديلة الأكثر صحية.

وينص القانون على أن تحدد المدارس ما يتصل بالوجبات من محتوى ومقادير وتوعية وأنشطة تدريبية، وأن تشجع ثقافة الغذاء الصحي في خطتها التشغيلية السنوية. وهكذا، تؤدّي المدرسة دوراً هاماً في تطوير المعرفة بشأن الغذاء الصحي، وعادات الأكل الصحية، والثقافة الغذائية، وتعليم الطلاب كيفية اتخاذ موقف مسؤول تجاه أنفسهم وصحتهم. وعند إعداد الطعام، يجب على رياض الأطفال والمدارس والمؤسسات الأخرى أن تتبع الخطوط التوجيهية المهنية التي وضعها المجلس الوطني للخبراء المعني بالتعليم العام وأن تحدّد الجوانب التعليمية والصحية للوجبات المدرسية. وقد فُرض في عام 2010 حظر تام على أجهزة بيع الأغذية والمشروبات في البيئات المدرسية، وجاء ذلك بناء على التوصيات الواردة في قرار جمعية الصحة العالمية (ج ص ع 63-14، 2010)، وظل هذا الحظر قائماً، على الرغم من المقاومة الكبيرة من جانب الصناعة (جرى الطعن في هذا الحظر دون جدوى في المحكمة الدستورية لسلوفينيا في عام 2010).

ويتّبع تنظيم الوجبات المدرسية الخطوط التوجيهية الغذائية الشاملة في البلد (Gabrijelčič وآخرون، 2005) التي تنظم الأنشطة التعليمية المتصلة بالوجبات المدرسية والسياسات والتعليمات التي وضعها الخبراء. وهذه تشمل معايير اختيار المواد الغذائية وخطط النظام الغذائي التي وضعها خبراء القطاع الصحي، والتي أعدها فريق عامل متعدد التخصصات تحت قيادة معهد التعليم الوطني.

وتقوم بتنفيذ البرنامج وزارة التعليم والعلوم والرياضة بالتعاون مع وزارة الصحة ومعهد التعليم الوطني والمعهد الوطني للصحة العامة. ووفقاً للبيانات الروتينية، يقوم حالياً البرنامج الوطني للوجبات المدرسية بتقديم وجبة خفيفة إلى 98.6 في المائة ووجبة غداء إلى 78.3 في المائة من جميع الأطفال المقيّدين بالتعليم الأساسي، وإما وجبة غداء أو وجبة خفيفة إلى 65.8 في المائة من طلاب المرحلة الثانوية. وجميع الطلاب مؤهلون للاستفادة من البرنامج، وبالنسبة إلى طلاب فئة الدخل المنخفض فإن الوجبات الخفيفة التي تُقدَّم في منتصف فترة الصباح مدعومة بشكل كامل (Uradni ،2010). وبالإضافة إلى ضمان تقديم وجبات متوازنة غذائياً، يُربَط البرنامج أيضاً بمبادرات تكميلية، مثل مخطط أسبوعي لتقديم الفواكه والخضروات يغطّي حالياً نسبة 90.5 في المائة من طلبة التعليم الأساسي. ويقدم المخطط إلى حد كبير الفواكه والخضروات الطازجة؛ ولا تتضمن الوجبات المنتجات المجففة أو المعلبة إلا في بعض الأحيان (<10 في المائة). وتشمل الأنشطة التكميلية الأخرى التعليم التغذوي، وفصول تدريس مهارات الطهي، ودورات في التذوق، والبستنة المدرسية، وتنظيم زيارات إلى المزارع، وتشجيع شراء الأغذية المحلية (Uradni ،2010).

وأظهرت التقييمات الشاملة التي أجراها مؤخراً المعهد الوطني للصحة العامة (Gregorič وآخرون، 2015؛ وخطة العمل المتعلقة بالأغذية والتغذية، 2016) أن وجبات الغداء المدرسية تلبي الاحتياجات من البروتين والسكر والدهون الكلية والدهون المشبعة، ولكنها تتسم بنقص في الطاقة والمواد النشوية (الكربوهيدرات) والألياف الغذائية، وهو ما يرجع جزئياً إلى إدراج مقدار منخفض من منتجات الألبان والخضروات. وجرى أيضاً توثيق وجود مستويات عالية من الصوديوم وهو ما عُزي إلى استخدام الأطعمة العالية التصنيع. وقد تفاوت الامتثال للخطوط التوجيهية الغذائية وجودة الوجبات بين المدارس تبعاً للمناطق في نمط يعكس مسألة المتاح من الموارد والقدرات: فالمدارس التي تضم عدداً أكبر من الطلبة والموجودة في المناطق التي يوجد بها وضع اجتماعي- اقتصادي أكثر ارتفاعاً تمتثل في أكثر الأحيان للخطوط التوجيهية الغذائية. وأوصى التقييم باتخاذ تدابير لدعم اختيار الأغذية بشكل أفضل من الناحية الصحية وبإعداد أفضل من جانب مديري خدمات الأغذية، عن طريق إجراءات مثل التثقيف والتدريب في مجال التغذية.

المراجع

Gabrijelčič Blenkuš M, Pograjc L, Gregorič M, Adamič M, Čampa A (2005). *Smernice zdravega prehranjevanja v vzgojno izobraževalnih samovar: od prvega leta starosti naprej* [National dietary guidelines for healthy nutrition in kindergartens and schools). Slovenian Ministry of Health: Ljubljana.

Gregorič M, Pograjc L, Pavlovec A, Simčič M, Gabrijelčič Blenkuš M (2015). School nutrition guidelines: overview of the implementation and evaluation. *Public Health Nutrition*, 18 (09), pp. 1582-1592.

Republic of Slovenia, Ministry of Education, Science and Sport (2010). Smernice za prehranjevanje v vzgojno-izobraževalnih zapodid [Dietary guidelines for childcare and educational institutions]. www.mizs.gov.si/fileadmin/mizs.gov.si/pageuploads/podrocje/Prehrana/Smernice_prehrana_2010.pdf.

Republic of Slovenia, National Institute of Public Health (2016). Evaluation of the Food and Nutrition Action Plan. www.euro.who.int/__data/assets/pdf_file/0012/320520/FNAP-Slovenia-upgraded-2016.pdf?ua=1.

Uradni list RS [Official Gazette of the Republic of Slovenia] (2010). Zakon o šolski prehrani [Law on school nutrition] (ZŠolPre). Uradni list 43: Ljubljana. www.uradni-list.si/glasilo-uradni-list-rs/vsebina/111596.

World Health Organization (WHO). Nutrition-Friendly Schools Initiative (accessed July 2017). www.who.int/nutrition/topics/nutrition_friendly_schools_initiative/en/.

World Health Organization (WHO). Recommendations on the marketing of foods and non-alcoholic beverages to children (resolution WHA 63.14). ww.who.int/dietphysicalactivity/marketing-food-to-children/en/.

كاف- الفلبين: اختيارات الأغذية والمشروبات الصحية في المدارس

دراسة حالة إفرادية مقدمة من منظمة الصحة العالمية – الفلبين (2017)

في مارس/آذار 2017، وضعت وزارة التعليم في الفلبين معايير تنظيمية جديدة للأغذية التي يجري تقديمها وبيعها وتسويقها في المدارس. وتأمل الحكومة، عن طريق سياستها وخطوطها التوجيهية بشأن اختيارات الأغذية والمشروبات الصحية في المدارس وفي المكاتب التابعة للوزارة، في زيادة توافر الأغذية الصحية والمغذِّية وفي تشجيع اتباع نظام غذائي صحي لدى الطلاب والمعَلِّمين والعاملين الآخرين (وزارة التعليم، 2017). وتُعرِّف الوزارة النظام الغذائي الصحي بأنه النظام الذي يحقق توازناً جيداً من حيث الطاقة ووزناً صحياً، ويحد من القدر المتناوَل من الدهون المشبَّعة والسكريات والملح، ولا يسمح بتناول الدهون المتحولة، ويزيد من استهلاك الفواكه والخضروات والبقوليات والحبوب الكاملة والمكسرات.

وقد وُضعت هذه السياسة استجابةً لإعلان منظمة الصحة العالمية في عام 2017 أن سوء التغذية بجميع أشكاله يشكل تهديداً كبيراً للصحة البشرية. وتتفق هذه السياسة أيضاً مع خطة العمل الفلبينية للتغذية 2017-2022، التي وافق عليها مجلس إدارة المجلس الوطني للتغذية في فبراير/شباط 2017. وتتضمن هذه الخطة برامج لتعزيز التغذية في المدارس عن طريق رعاية إيجاد بيئة غذائية أكثر صحية.

وتواجه الفلبين العبء المزدوج المترتب على سوء التغذية، أي نقص التغذية والوزن الزائد والسِّمنة المفرطة لدى نفس السكان. وأشارت دراسة استقصائية أجراها معهد بحوث الأغذية والتغذية بشأن تحديث عام 2015 لبيانات الوضع التغذوي للأطفال الفلبينيين والفئات السكانية الأخرى في الفلبين إلى أنه بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و10 سنوات، كان 31.1 في المائة يعانون من التقزُّم، و31.2 في المائة يعانون من نقص الوزن، و8.4 في المائة يعانون من الهزال، و8.6 في المائة يعانون من الوزن الزائد أو السِّمنة المفرطة. أما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و19 سنة، فكان 31.9 في المائة منهم يعانون من التقزُّم، و12.5 في المائة يعانون من الهزال، و9.2 في المائة يعانون من الوزن الزائد أو السِّمنة المفرطة (وزارة العلوم والتكنولوجيا، معهد بحوث الأغذية والتغذية، 2015). وأظهر تقرير الحالة التغذوية للطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و12 سنة للعام الدراسي 2016-2017 أن 3.64 في المائة منهم يعانون من الهزال الشديد، و9.34 في المائة يعانون من الهزال، و2.10 في المائة يعانون من الوزن الزائد، و0.65 في المائة يعانون من السِّمنة المفرطة (وزارة التعليم، غير منشور). وعلى العكس من ذلك، كشفت الدراسة الاستقصائية العالمية للصحة المدرسية لعام 2015 لطلاب المدارس الثانوية الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة عن أن نسبة 10.7 في المائة منهم

يعانـون مـن نقـص الـوزن، و10.1 فـي المائـة يعانون من الـوزن الزائد، و2.4 فـي المائة يعانون من السِّـمنة المفرطـة (منظمة الصحـة العالمية، 2015).

وهـذه السياسـة تحـدد اللوائح المنظمة لأنواع الأغذية والمشـروبات التي يمكـن تقديمها في المدارس. وباسـتخدام نمـوذج وطنـي للمغذِّيـات مصمَّـم خصيصاً لهـذا الغـرض، تُصنَّـف الأغذيـة المدرسـية في ثلاث فئـات، هـي: الأخضـر والأصفـر والأحمر، وهو ما يشـير إلى عدد المـرات الممكنة لتقديم الطعـام. فالأطعمة "الخضـراء" يجـب تقديمهـا بصـورة متواتـرة وهـي تحتـوي علـى مجموعـة واسـعة مـن المغذِّيات وعـادة ما تكـون ذات محتـوى منخفـض مـن الدهـون والسـكريات والملـح. وتشـتمل هـذه الفئـة علـى أغذيـة مثـل الفواكـه والخضـروات مـع قـدر ضئيـل مـن التصنيـع أو دون تصنيع واللحـوم الخالية من الدهـون. ويجب ألا تُقـدَّم الأغذيـة "الصفـراء" إلاّ فـي بعـض الأحيـان وينبغـي تجنّب تقديمها بكميات كبيرة وهي تشـمل أشـياء مثـل العصيـر والبسـكويت. وأخيـراً، فـإن الأطعمـة "الحمـراء" التي تحتوي علـى مقادير مرتفعـة من الدهون المشـبعة أو السـكريات أو الملـح فيوصَـى بعـدم تقديمهـا على الإطلاق.

وبالإضافـة إلـى ذلـك، ينظـم الأمـر تسـويق الأغذيـة والمشـروبات غيـر الكحوليـة للأطفـال. فمـن بيـن أدوات التسـويق التـي لـم يعـد مسـموحاً بهـا فـي المـدارس وفـي مكاتـب وزارة التعليـم أنشـطة الدعايـة للأغذيـة والمشـروبات التـي لا تلبـي معاييـر التغذيـة عـن طريـق أجهـزة وثلاجـات البيـع ذات العلامـات التجاريـة، كمـا لا يُسـمح بالعلامـات والرعايـة وعمليـات الترويـج لهـذه الأغذية والمشـروبات. ويشـجع هذا الأمـر أيضـاً مسـؤولي المـدارس علـى دعـوة الوحـدات الحكوميـة المحليـة إلـى إصـدار تشـريعات محليـة للحـد مـن تسـويق الأغذيـة والمشـروبات غيـر الصحيـة داخل دائـرة نصف قطرهـا 100 متر علـى الأقل من المدرسـة وعلـى العمـل معهـا لتحقيـق ذلك.

وتشـير هـذه السياسـة إلـى أدوات أخـرى لتنـاول الطعـام بشـكل أكثـر صحيـة، بمـا فـي ذلـك دليـل 'بينغانـغ بينـوي' الغذائـي (Pinggang Pinoy food guide)، الـذي يتميز بتمثيل بصـري للوجبات الغذائية المغذِّيـة ذات المقاديـر الجيـدة، ويشـجع المـدارس علـى إتاحـة المزيـد مـن الفـرص للنشـاط البدنـي أثناء سـاعات المدرسـة (وزارة العلـوم والتكنولوجيـا، معهـد بحـوث الأغذيـة والتغذيـة، 2014). وهـو أيضـاً مكمل للخطـوط التوجيهيـة التغذويـة للفلبينييـن، أي "الـ Kumainments 10 ".

ويأتـي أمـر وزارة التعليـم هـذا عقـب سلسـلة مـن الأنشـطة فـي المنطقـة بقيـادة مكتـب منظمـة الصحـة العالميـة الإقليمـي لغـرب المحيـط الهـادئ، بمـا في ذلـك حلقة عمل إقليمية بشـأن تنظيم تسـويق ومبيعـات الأغذيـة والمشـروبات غيـر الكحوليـة فـي المـدارس، ومنشـورات حديثـة بمـا فـي ذلك المنشـور المعنـون "كـن ذكيـاً واشـرب المـاء: دليـل لمديـري المـدارس فـي مجـال تقييـد بيـع وتسـويق المشـروبات السـكرية فـي المـدارس وحولهـا"، وهـو يدعـو البلـدان إلـى تقييـد بيـع وتسـويق الأغذيـة ذات المحتـوى

المرتفع من السكريات أو الملح أو الدهون، ووضع معايير للأغذية المدرسية، وزيادة توافر الخيارات الصحية وإمكانية الوصول إليها (مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لغرب المحيط الهادئ، 2016أ و2016ب).

المراجع

Philippines Department of Education (2017). *Policy and Guidelines on Healthy Food and Beverage Choices in Schools and in DepEd Offices*. www.deped.gov.ph/orders/do-13-s-2017.

Philippines Department of Education (2017). *Nutritional Status Report of Students for School Year 2016-2017*. Unpublished.

Philippines Department of Science and Technology, Food and Nutrition Research Institute (2015). *The Double Burden of Malnutrition in the Philippines: Updating of the Nutritional Status of Filipino Children and Other Population Groups*. www.fnri.dost.gov.ph/images/sources/Dissemination/ARMM.pdf.

Philippines Department of Science and Technology Food and Nutrition Research Institute (2014). *Pinggang Pinoy*. www.fnri.dost.gov.ph/index.php/116-pinggang-pinoy.

World Health Organization (WHO) (2015). Global school-based student health survey (GSHS) in the Philippines. www.who.int/chp/gshs/philippines/en/.

World Health Organization (WHO) (accessed July 2017). *Double burden of malnutrition*. www.who.int/nutrition/double-burden-malnutrition/en/.

World Health Organization Western Pacific Regional Office (WHO WPRO) (2016a). *Be smart drink water: a guide for school principals in restricting the sale and marketing of sugary drinks in and around schools*. http://iris.wpro.who.int/handle/10665.1/13218. WHR WPRO: Manila.

World Health Organization Western Pacific Regional Office (WHO WPRO) (2016b). *Regional Workshop on Regulating the Marketing and Sale of Foods and Non-alcoholic Beverages at Schools, Manila, Philippines, 1-3 June 2016: meeting report*. http://iris.wpro.who.int/handle/10665.1/13419. WHR WPRO: Manila.

لام- برنامج التغذية المدرسية في بوتسوانا – الاعتماد على النفس والإدارة الجيدة

دراسة حالة إفرادية مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) – بوتسوانا (2013)

نظرة عامة والسياق التاريخي

برنامج التغذية المدرسية في بوتسوانا هو أحد أقدم مشاريع الوجبات المدرسية في العالم. فقد بدأ هذا البرنامج كمبادرة في عام 1965 من أول رئيس لبوتسوانا، وهو السير 'سيريتسي خاما'، بعد سنوات من المجاعة وسوء التغذية بسبب فترات الجفاف الطويلة التي حدثت ابتداء من عام 1960. وحتى قبل الاستقلال في عام 1966، كانت بوتسوانا أحد أفقر بلدان الدخل المنخفض، وكان معظم الأطفال يسيرون لمسافات طويلة إلى المدرسة دون طعام. وبعد الاستقلال، جرى، بدعم من برنامج الأغذية العالمي، توسيع مبادرة التغذية من أجل تقديم وجبة مدرسية يومية إلى الأطفال في جميع أنحاء البلد.

وساعد برنامج الأغذية العالمي حكومة بوتسوانا بتقديم السلع الغذائية - وهي بصورة رئيسية خليط من الذرة والصويا - إلى المدارس والمرافق الصحية في الفترة من أبريل/نيسان 1966 إلى ديسمبر/كانون الأول 1997. وفي عام 1998، تولت الحكومة برنامج التغذية المدرسية، ممولة إياه بالكامل، وجعلت تغطيته الوطنية تبلغ نسبة 100 في المائة، وأخذت بقائمة وجبات مصمَّمة لدمج الأطعمة المحلية فيه. ولا يزال كل تلميذ في المدارس الابتدائية والثانوية يحصل على وجبة مدرسية ساخنة كل يوم.

أهداف البرنامج

بسبب تاريخ بوتسوانا الصعب المتمثل في الجفاف الطويل والجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء تغذية الأطفال، سعى البرنامج الحكومي إلى تحقيق ما يلي:

1- الحيلولة دون شعور تلاميذ المدارس بالجوع أثناء وجودهم بالمدرسة؛
2- تزويد تلاميذ المدارس بنظام غذائي متوازن/وجبة متوازنة؛
3- إبقاء الأطفال في المدرسة طوال اليوم؛
4- تحسين الحضور بالمدارس.

ولا تزال هذه الأهداف قائمة، ولكنها عُززت في الآونة الأخيرة عن طريق اعتماد نهج التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي من أجل تحقيق فوائد متعددة للأطفال وللمجتمع الأوسع نطاقاً.

الالتزام السياسي والسياسة العامة والإدارة السليمة

تقدم الوزارة المسؤولة كل عام مقترَحاً بالميزانية إلى وزارة المالية وتخطيط التنمية الاقتصادية. وتجري مناقشة هذا المقترَح والتفاوض بشأنه، ثم تُخصَّص الأموال لتغطية تكاليف البنية التحتية والمعدات والسلع الغذائية ومدفوعات الموظفين والتكاليف العامة ذات الصلة. ففي 2012-2013، على سبيل المثال، خصصت الحكومة 39.4 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة للتغذية في المدارس الابتدائية، أي ما يعادل 104.02 دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل طفل سنوياً (185 يوماً مدرسياً)، أي 0.56 دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل طفل يومياً، مع استبعاد بنود مثل مساهمات المجتمع المحلي أو المساهمات بالسلع العينية. ونظراً إلى وجود ضوابط وتوازنات جيدة، لا يوجد متسع يُعتد به لارتكاب تجاوزات. وفي حالة بقاء أي أموال في نهاية السنة، فإنها تُرحَّل إلى السنة التالية.

وتحاول الحكومة الانتقال إلى التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي التي تربط التغذية المدرسية بالزراعة المحلية. وفي عام 2008، صدر توجيه رئاسي يقضي بأن تشتري المدارس المنتجات الموسمية الزائدة من أجل دعم المزارعين. وبناء عليه، تحولت القائمة المدرسية من تقديم المواد الغذائية الأساسية بصورة رئيسية لكي يجري أيضاً تقديم المنتجات الزراعية الموسمية. وتحسنت الزراعة الصغيرة تحسناً كبيراً نتيجة لذلك، نظراً إلى قيام أصحاب الحيازات الصغيرة بتنويع الإنتاج ليشمل مجموعة متنوعة من المحاصيل، بما في ذلك البقول والثامر (لوبيا) والفول السوداني والشمام والكوسة والقرع وعباد الشمس.

التحوّل إلى المشتريات من الأقاليم والمشتريات المحلية

عندما بدأ العمل ببرنامج التغذية المدرسية، بمساعدة من برنامج الأغذية العالمي، كان يجرى استيراد معظم الأغذية. وشملت سلة الغذاء للمدارس الابتدائية الذرة وحليب الصويا والزيوت النباتية والحليب المجفف الخالي من الدسم وأحيانا التمور أو الزبيب. وعندما تولت الحكومة البرنامج في عام 1998، عُدلت القائمة لكي تشمل الذرة الرفيعة والفاصوليا المحلية والـ"سامب" (ذرة مهروسة منزوعة القشرة أو عصيدة الذرة). والآن، فعلى الرغم من أن بوتسوانا كثيراً ما تواجه أحوالاً مناخية غير مواتية، فإنها تتمكن من إنتاج بعض السلع التي تحتاج إليها من أجل برنامج التغذية المدرسية، مثل لحوم البقر والبقول والذرة الرفيعة.

ويتلقى أطفال المدارس الابتدائية وجبة تعادل ثلث الاحتياجات التغذوية اليومية للطفل. وتتكون الوجبات من عصيدة الذرة الرفيعة (السرغم)، والذرة، واللحم البقري المطهي، والأسماك الصغيرة، والبقول، وزبدة الفول السوداني، والمربى، والخبز، والخضروات، والفاكهة، والحليب المعقم في تركيبات مختلفة لضمان تقديم المجموعات الغذائية الأساسية. وتتباين القائمة اليومية من أجل تحقيق مزيد من التنوع وتجنب الرتابة والملل. وخلال فترة الحصاد، يمكن أن تشمل القائمة الفواكه والخضروات الموسمية المنتَجة محلياً، مثل البطيخ والبقول الطازجة والذرة الحمراء والخضراء الحلوة.

ولا يزال برنامج التغذية المدرسية مركزياً إلى حد كبير، إذ يجري تولّي المشتريات على الصعيد الوطني. غير أنه في السنوات الأخيرة، حدث تحرك نحو المزيد من اللامركزية، أُخذ في الحسبان فيه اختلاف المناطق الزراعية الإيكولوجية ونظم الإنتاج والأنماط الغذائية المحلية في البلد. ويقوم الموردون بتوزيع السلع على أربعة مستودعات للأغذية بالأقاليم و20 مستودعاً في المقاطعات، ومنها تُوزَّع هذه السلع على المدارس. ويقوم بإعداد الطعام في المدارس طهاة من المجتمع المحلي تدفع الحكومة أجورهم.

برنامج التغذية المدرسية كشبكة أمان اجتماعي – على نحو يتجاوز المدرسة

بوتسوانا مثال جيد على بلد انتقل من برنامج للتغذية المدرسية ممول من الخارج إلى برنامج يعتمد الآن على حكومته نفسها من أجل التمويل والتنفيذ، ويستهدف جميع الأطفال في المدارس الابتدائية العامة. ويقدِّم البرنامج في المتوسط وجبة واحدة يومياً إلى أكثر من 330 000 طفل. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل الأطفال في مدارس الإقامة الداخلية على وجبة ثانية عن طريق برنامج سكان المناطق النائية. وعلاوة على ذلك، توزع على سكان المناطق النائية أيام العطلة المدرسية سلال الحصص الغذائية التي تُؤخذ إلى المنزل، وهو ما يضمن تغطية الأطفال الأكثر ضعفاً لمدة 365 يوماً في العام. وبرنامج سكان المناطق النائية هو أحد برامج تغذية الأشخاص ضعفاء الحال في البلد، إذ يُزوّد الأفراد والأسر ضعفاء الحال جغرافياً وبدنياً واقتصادياً بسلة غذائية ورعاية صحية وخدمات أخرى.

الشراكات من أجل التنسيق والتنمية والاستدامة

تتولى وزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية إدارة برنامج التغذية عن طريق 'إدارة التمويل والمشتريات المحليين' و'شعبة خدمات الإغاثة الغذائية'. وتدخل هذه الوزارة في شراكات مع جهات فاعلة محلية وقطاعات حكومية، بما في ذلك وزارة المالية وتخطيط التنمية ووزارة التعليم وتنمية المهارات ووزارة الصحة ووزارة الزراعة، من أجل تقديم الدعم والمساعدة في التنفيذ.

ورغم أن بوتسوانا قد اعترفت منذ زمن بعيد بالحاجة إلى الاعتماد على الذات والتنمية، فإنها تسلم أيضاً بالحاجة إلى إقامة علاقات طيبة وشراكات تقنية لبناء قاعدتها الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم، فإن بعض الشركاء الذين قدموا دعماً تقنياً إلى الحكومة في مساعيها بشأن التغذية المدرسية ذات المنشأ المحلي يشملون منذ عام 2010 برنامج الأغذية العالمي، والشراكة من أجل نماء الطفل، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والبنك الدولي، والمؤسسة العالمية لتغذية الطفل.

المساعدة الذاتية (بويبيليغو)، ومشاركة المجتمع المحلي ودعمه - الابتكار والتأثير

لا تزال المجتمعات المحلية تشارك في عدة أنشطة، مثل ختم حبوب الذرة الرفيعة وتجهيزها في شكل دقيق في المناطق الريفية، وكذلك في إعداد الأغذية. وفي بعض المجتمعات المحلية، تقوم نساء

محليات بخبز الخبز ولا يجري شراؤه من المحلات التجارية. وهذا يتيح دخلاً إضافياً ومصْدر عيْش للنساء المحليات وأسرهن.

وعن طريق جمعيات أولياء الأمور والمعَلِّمين، يقدِّم المجتمع مواد التنظيف وأواني التغذية ويشتري الملح. وتوفر جمعيات أولياء الأمور والمعَلِّمين أيضاً رابطاً يُوصِّل إلى الخدمات الأخرى، مثل وزارة الصحة بخصوص عمليات التفتيش المدرسية، وفحوص صحة الأطفال ونظافتهم الصحية وما إلى ذلك، مع القيام أيضاً بتحديد الاحتياجات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات للطهاة ومقدِّمي الخدمات في المدارس.

التحدّيات

على الرغم من الخطوات التي قطعها برنامج التغذية المدرسية في بوتسوانا، لا تزال توجد تحديات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل الوجبات المزيد من الفواكه والخضراوات، التي تتسم بالأهمية من حيث المغذِّيات الدقيقة. وتوجد أيضاً مخاوف بشأن سلسلة التوريد واللوجستيات، بما في ذلك نقص إمكانيات النقل، وتأخر التسليم من جانب الموردين، وعدم انتظام توريد بعض السلع الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد تحديات تكتنف عملية إيصال بعض السلع الغذائية التي لا تمتثل لمعايير الجودة المحددة، وتَلَف السلع الغذائية بسبب أوضاع التخزين غير الملائمة.

ومن الأمور البالغة الأهمية عدم وجود سياسة وطنية رسمية بشأن التغذية المدرسية، بل مجرد خطوط توجيهية تحتاج إلى تنقيح. وأكثر من ذلك أنه في ظل المشكلة المتنامية المتمثلة في الوزن الزائد والسِّمنة المفرطة لدى الأطفال الصغار، يحتاج برنامج التغذية المدرسية في بوتسوانا إلى أن يقدِّم تعليماً بشأن التغذية يكون محدَّد الهدف بدرجة أكبر وقوياً في البيئة المدرسية.

وصفة للنجاح

- بعض المكونات الرئيسية للنجاح والدروس التي يمكن أن نتعلمها من بوتسوانا هي كما يلي:
- أن الإرادة والالتزام السياسيين أمران لا بد منهما، إلى جانب استثمار الموارد الحقيقية من أجل العمل والتنفيذ.
- أن الإدارة الجيدة والشفافية والمساءلة هي أمور حاسمة الأهمية لإدارة أي نظام مهما كان صغيراً أو كبيرا ًأو معقداً.
- أن التنسيق بين القطاعات الرئيسية أمر أساسي، شأنه في ذلك شأن التعَلُّم في كل فرصة، والقدرة على إعادة تشكيل البرنامج حسب الحاجة.
- أن مشاركة المجتمع المحلي وامتلاكه لزمام الأمور وتطوّعيته أمور حاسمة الأهمية.
- أنه يلزم الاعتراف اعترافاً شاملاً بأن شبكات الأمان الاجتماعي هي فرصة للاستثمار في سبل العيش.

المراجع

Bornay O, Chengeta J, Chotani H, Magole M, Rambukwelle N, York C (1993). *Suggested Guidelines on the Management of Primary School Feeding Programs in Botswana*. Government Printer: Gaborone.

Botswana Institute of Development Policy Analysis (2011). *Report on the Botswana National School Feeding Stakeholder Workshop*. http://hgsf-global.org/en/bank/downloads/doc_download/232-report-on-the-botswana-national-school-feeding-stakeholder-workshop-.

Central Statistics Office, Republic of Botswana. Education Statistics. www.gov.bw/en/citizens/topics/statistics/.

Central Statistics Office, Republic of Botswana (2005). Education Enrollment Projections 2004–2016. www.gov.bw/en/citizens/topics/statistics/.

Drake L, Woolnough A, Burbano C, Bundy D (Editors) (2016). *Global School Feeding Sourcebook: Lessons from 14 Countries* (2016). Imperial College Press, ISBN 9781783269112: New Jersey. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/24418 License: CC BY-NC.

GADM Database of Global Administrative Areas (2013). www.gadm.org/.

Home Grown School Feeding (hgsf-global.org) (2012). *The Botswana School Feeding Program: A Case Study*. www.hgsf-global.org/en/bank/downloads/doc_details/290-botswana-nsfp-final-report.

Home Grown School Feeding (hgsf-global.org). School Meals Planner. www.hgsf-global.org/en/bank/menu-planner.

Isler A (2012a). *Botswana: The Transition to a National School Feeding Program*. World Food Programme (WFP) and Ministry of Local Government and Rural Development: Botswana, Rome.

Isler A (2012b). School Feeding in Botswana: A Case Study of Transition. Government Printer: Gaborone.

Masilo D (2009). Purchase of Watermelons for Botswana Producers. Presidential Directive PPO1/1/IV (69) of 29 April. Office of the President: Gaborone.

Republic of Botswana, Department of Local Government Finance and Procurement, Ministry of Local Government and Rural Development (2011). Internal reports.

Republic of Botswana, Ministry of Agriculture, Ministry of Local Government and Rural Development, Ministry of Education and Skills Development (2009). *Guidelines for Procurement of Agricultural Products for School Feeding*. Government printer: Gaborone.

Republic of Botswana, Ministry of Health, Family Health Division (1999). *Botswana National School Health Policy and Procedures Manual*. Government printer: Gaborone.

Republic of Botswana, Ministry of Finance and Development Planning (2000). *The Revised National Food Strategy*. Government printer: Gaborone.

Republic of Botswana, Ministry of Finance and Development Planning (2003). *National Strategy for Poverty Reduction of 2003*. Government printer: Gaborone.

Republic of Botswana, Ministry of Finance and Development Planning (2010). Financial Statements, Tables and Estimates of the Consolidated Funds Revenues 2010-2011. Government printer: Gaborone.

Republic of Botswana, Ministry of Local Government and Rural Development (2001). *Inter-Ministerial Taskforce: Internal Report on the Review of the Primary School Menu*. Government printer: Gaborone.

Republic of Botswana, Ministry of Local Government and Rural Development (2012). *The Botswana School Feeding Program: A Case Study*. Government Printer: Gaborone.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (2013). حالة أطفال العالم، 2013: الأطفال ذوو الإعاقة. جداول إحصائية: الجدول 1، التغذية. www.unicef.org/sowc2013/report.html

البنك الدولي (2013). مصرف بيانات العالم: مؤشرات التنمية العالمية - بوتسوانا http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?Report_Name=Popular_countries&Id=556d8fa6&Type=TABLE

تنويه بمصادر الصور

صفحة الغلاف: FAO/Riccardo Gangale

الصفحة 3: Ubirajara Machado

الصفحة 5: FAO/Rubí López

الصفحة 8: FAO/Riccardo Gangale

الصفحة 13: A.Manjella

الصفحة 16: FAO/Jim Holmes

الصفحة 21: FAO/J. Koelen

الصفحة 22: FAO/Giuseppe Bizzarri

الصفحة 24: FAO/Riccardo Gangale

الصفحة 30: FAO/Rubí López

الصفحة 39: FAO/P. Morin

الصفحة 49: S. Boylan

الصفحة 51: FAO/Christena Dowsett

الصفحة 54: FAO/Masakazu Shibata

الصفحة 58: Delisle Hélène

الصفحة 66: A.Manjella

الصفحة 74: N. Chitembwe

الصفحة 76: FAO/Riccardo Gangale

الصفحة 78: A. Manjella

رؤيـة اللجنة الدائمـة للتغذية التابعـة لمنظومة الأمـم المتحدة

يمكـن فـي هـذا الجيل إيجاد عالم خالٍ من الجوع ومن جميع أشـكال سـوء التغذية

أمانة اللجنة الدائمة للتغذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة
info@unscn.org www.unscn.org
منظمة الأغذية والزراعة Viale delle Terme di Caracalla 00153، روما، إيطاليا

UNSCN
اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة